الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف - بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
رقم: .....

Université Mohamed Boudiaf - M'sila
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de gestion.
Département des Sciences Economiques

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أثر التوسع في الانفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

إعداد الطالبتين
بكري أحلام
أحمد سلمى

تحت إشراف
د.أوصيف لخضر

أعضاء لجنة المناقشة:

د. أمحمد بن البار	أستاذ محاضر (أ)	جامعة محمد بوضياف- المسيلة	رئيسا
د. لخضر أوصيف	أستاذ محاضر (أ)	جامعة محمد بوضياف- المسيلة	مشرفا ومقررا
د. كمـــال زيتـوني	أستاذ محاضر (أ)	جامعة محمد بوضياف- المسيلة	مناقشا

السنة الدراسية: 2019/2018

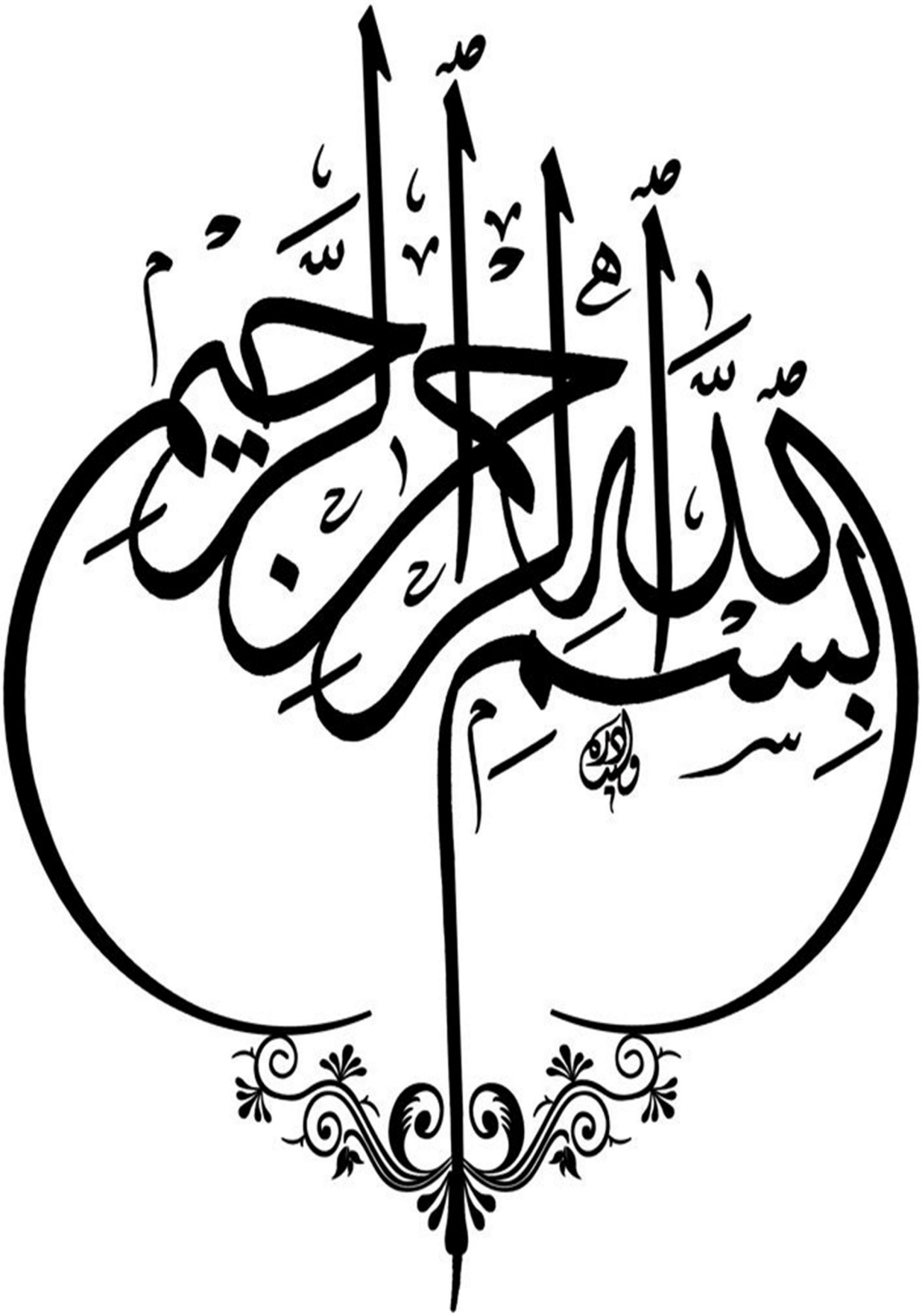
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك. . . .ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك. . . . . ولا تطيب الآخر إلا بعفوك. . . . . ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

اهدي جهدي المتواضع إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان والتفاني

إلى بسمة الحياة وسر الوجود ومن كان دعائها سر نجاحي "أمي الحبيبة" حفظها الله

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

"والدي العزيز" حفظه الله ورعاه

إلى من أرى التفاؤل بعينيهم والسعادة في ضحكتهم

إخوتي : ثامر، وفاء، عماد، جنان

إلى من أنار حنايا المشاعر كمصباح لم ينطفئ على حياتي " رضوان "

الى ظلي التي لا تفارقني "سلمى"

إلى صديقاتي وزملائي في الدراسة

أحلام بكري

إهـــــداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من أوحى بهما الله تعالى ورسوله

إلى من أفتخر واقتدي بأدبه إلى الذي شق طريق نجاحي

إلى أغلى إنسانة إلى مثال الحب والوفاء وهبة الرب ومنارة البيت

إلى التي جعل الله الجنة تحت قدميها ، إلى أمي الحبيبة أطال الله، في عمرها وحفظها

إلى من تعب وضحى من أجل وصولي لهذه المرحلة

إلى الذي كابد الشدائد وكان عرق جبينه منير دربي

إلى أبي الغالي حفظه الله

إلى من كانوا رفقاء دربي

إلى إخوتي جمال ، حسام، أمين ، سهير ، أسماء حفظهم الله

إلى من شاركتني حلاوة ومرارة هذا العمل "أحلام"

إلى صديقاتي وزملائي في الدراسة

إلى كل من علمني حرفا في مسيرتي الدراسة

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد

سلمى أحمد

شكر وعرفان

أولا وقبل كل شيء أحمد الله وأشكره أن وفقني لإنجاز هذا العمل

وبعد

أتقدم بالشكر الجزيل و التقدير الكبير والعرفان الجميل

إلى الأستاذ المشرف الدكتور "أوصيف لخضر"

على ما بذله من جهد في متابعة هذا العمل

وما قدمه من نصائح وتوجيهات علمية كانت لنا عونا في إنجاز هذا البحث

كما لا يفوتني أن أشكر كل الذين شجعوني

وساعدوني من قريب أو بعيد

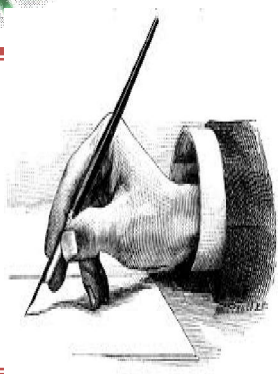

فهـــــــرس المحتويات

فهـــرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة	02-06
الفصل الأول: الإطار النظري للإنفاق العام والتضخم	
تمهيد	08
المبحث الأول: ماهية الإنفاق العام.....	09
المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام وعناصره.....	09
المطلب الثاني: أهداف الإنفاق العام.....	10
المطلب الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابه.....	11
المطلب الرابع: ضوابط الإنفاق العام ومحدداته	14
المبحث الثاني: ماهية التضخم	18
المطلب الأول: تعريف التضخم وأنواعه	18
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتضخم.....	20
المطلب الثالث: أسباب التضخم وطرق معالجته.....	21
المطلب الرابع: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم	24
المطلب الخامس: دور سياسة الانفاق العام في تحقيق المستوى العام للأسعار	29

خلاصة الفصل	**31**
الفصل الثاني: دراسة أثر التوسع في الإنفاق العام على التضخم في الجزائر	
تمهيد:	**32**
المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 ـ 2016	**33**
المطلب الأول: أسباب التضخم في الجزائر	**33**
المطلب الثاني: آثار التضخم في الجزائر	**38**
المطلب الثالث :تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000ـ 2016).....	**41**
المبحث الثاني: دراسة النفقات العامة في الجزائر(2000ـ2016)	**44**
المطلب الأول: البرامج التنموية لسياسة الإنفاق العام	**44**
المطلب الثاني: تصنيف النفقات العامة في الجزائر	**52**
المطلب الثالث: تطور وتحليل الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة(2000ـ 2016)	**54**
المبحث الثالث: علاقة الإنفاق العام بالتضخم	**57**
المطلب الأول: أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر	**57**
المطلب الثاني: دور الإنفاق العام في محاربة التضخم	**59**
خلاصة الفصل	**61**
الخاتمة العامة	**63**
قائمة المراجع	**66**

قائـــمة الجداول

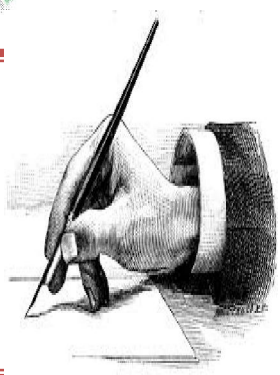

قائمـــــــــة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015	35
2-2	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000ـ 2016).....	41
3-2	أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري قبل برنامج الإنعاش الاقتصادي.....	45
4-2	مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 ـ 2004.....	46
5-2	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.....	49
6-2	برنامج توطيد النمو الاقتصادي.....	51
7-2	تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016.....	54
8-2	تأثير الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016..	58

قائـــمة الأشكال

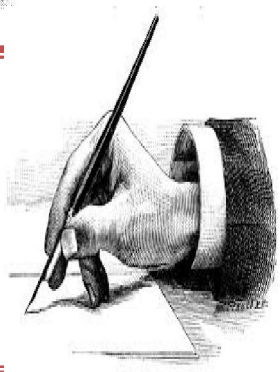

قائمة الأشكال

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
1–1	نظرية جذب الطلب	24
2–1	نظرية دفع التكاليف للأسعار.....	26
3–1	نظرية التسارع	27
1–2	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001–2015	36
2–2	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016.....	42
3–2	مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 ـ 2004.....	47
4–2	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	49
5–2	تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016.....	55
6–2	تأثير الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000–2016.....	59

مقـــــــدمة

1- تمهيد

لقد عانت الجزائر من اختلال في الاقتصاد الكلي الناتج عن مخلفات الفترة الاستعمارية، والجزائر كغيرها من الدول الأخرى تسعى جاهدة الى مواكبة التطور الحضاري الذي شهده العالم، حيث تعرض النشاط الاقتصادي الى بعض التقلبات بين حالات الانتعاش من جهة وحالات الانكماش من جهة أخرى، والتي تؤدي بدورها الى ازمة من التضخم. وتعد السياسات النقدية والمالية احدى اهم عناصر منظومة السياسات الاقتصادية الكلية التي يمكن استخدامها لمعالجة ظاهرة التضخم.

حيث يعتبر التضخم من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها اقتصاديات الدول بأوجه مختلفة، تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، وهو من اكثر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية تعقيدا، فهي متعددة الابعاد ومتشبعة الجوانب، حيث يوجد هناك جدل كبير بين الاقتصاديين في تحديد تعريف لهذه الظاهرة ومعرفة أسبابها واثارها، وكذا طرق معالجتها، ولعل اهم الأدوات التي تعتمد عليها الحكومة في الوقت الراهن للتقليل من هذه الظاهرة او معالجتها هي سياسة الانفاق العام.

التي تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لبلوغ أهدافها، والوسيلة التي تتيح للحكومة تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية، وممارسة دورها كمتدخل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، والجزائر بهذا الصدد تعتمد على الانفاق العام باتجاهيه الانكماشي والتوسعي من اجل تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي خاصة جوانب الاستقرار السعري والنقدي فقد يؤدي الانفاق الى ظهور ضغوط تضخمية في الاقتصاد، كما قد يكون تأثير ضعيف على مستوى العام للأسعار فإذا كان الانفاق بهدف تقليل الدين العام يكون تأثير ضعيف على المستوى العام للأسعار ولاشك ان المعرفة المستقبلية لمستوى التضخم تساعد كثيرا على بعض المخلفات السلبية الناتجة عنه.

2- الإشكالية

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يؤثر الانفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016؟

3- الأسئلة الفرعية

ويندرج تحت الإشكالية الرئيسية جملة من التساؤلات الفرعية يمكن حصرها فيما يلي

- ✓ ماهي الأسباب التي تؤدي الى تزايد او زيادة الانفاق العام؟
- ✓ ما نوع العلاقة بين الانفاق العام والتضخم؟

4- فرضيات الدراسة

وللإجابة على السؤال الرئيسي وكذا التساؤلات الفرعية يمكن صياغة اهم الفرضيات في:

- ✓ الانفاق العام عنصر مهم في السياسة المالية
- ✓ تؤدي سياسة التوسع في الانفاق العام الى تزايد في معدل التضخم

5- أهمية الدراسة

تتمثل أهمية البحث من خلال ابعاده وتأثيراته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بحيث يجب التوفيق بين التوسع في الانفاق العام من جهة والمحافظة على معدلات التضخم من جهة أخرى.

6- أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التعرف على أليات الانفاق العام وعناصره.
- ✓ التعرف على النظريات المفسرة للتضخم.
- ✓ محاولة تحديد العلاقة بين الانفاق العام والتضخم.

7- حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي :

- ✓ **الحدود المكانية:** تتمثل في الاقتصاد الجزائري.
- ✓ **الحدود الزمانية:** تشمل الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من 2000 الى 2016.

8- أسباب اختيار الموضوع

- **الاسباب الذاتية:**

✓ قناعتنا بأهمية هذا الموضوع ومدى حساسيته في صفوف الدارسين.

✓ الرغبة وحب الاستطلاع للتعرف على الجديد والاكتشاف خاصة فيما يتعلق بأثر الانفاق العام على التضخم في الجزائر.

✓ ميلنا الى المواضيع والظواهر التي لها علاقة بالإنفاق العام والتضخم.

- **الأسباب الموضوعية:**

✓ محاولة تشخيص مدى اثر الانفاق العام على التضخم في الجزائر.

✓ اتساع الموضوع مما يدفعنا الى التعميق اكثر وزيادة الخبرة(المعرفة).

✓ حداثة الموضوع المدروس واهميته العلمية وارتباطه بالواقع المعاش حاليا .

✓ اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وما لذلك من خصوصيات تنعكس على السياسة الإنفاقية.

9- مناهج الدراسة

اعتمدنا في دراستنا على المنهج المزدوج الذي يخدم موضوع بحثنا ويتمثل في:

✓ **المنهج الوصفي:** وهذا لإيضاح وإبراز الجوانب النظرية المتعلقة بالإنفاق العام والتضخم.

✓ **المنهج التحليلي:** لدراسة الجانب التطبيقي من خلال تحليل المعطيات للاقتصاد الوطني وكذلك تحليل نتائج الدراسة من خلال الاعتماد على الإحصاء من خلال الرسوم البيانية

10- صعوبات الدراسة

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع تجلت لنا اهم هذه الصعوبات والتي تمثلت في:

✓ قلة المراجع المتخصصة في صلب الموضوع والتي تبين اثر الانفاق العام على التضخم.

✓ نقص البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، خاصة معدلات الانفاق العام في الجزائر.

هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة الى فصلين بالإضافة الى المقدمة والخاتمة:

الفصل الأول: تم التطرق فيه الى الجانب النظري للدراسة، والذي كان بعنوان الاطار المفاهيمي للإنفاق العام والتضخم، وقسم هذا الفصل الى مبحثين، المبحث الأول بعنوان ماهية الانفاق العام، اما المبحث الثاني تحت عنوان مفاهيم حول التضخم.

الفصل الثاني: تم التطرق فيه الى الجانب التطبيقي والذي كان بعنوان انعكاسات الانفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، وقسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث، المبحث الأول تحت عنوان واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، اما المبحث الثاني كان بعنوان دراسة تحليلية للإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، اما المبحث الثالث تحت عنوان علاقة الانفاق العام بالتضخم.

دراسات سابقة:

- **دراسة سنوسي علي وبن البار امحمد،** اثر الانفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة من 1980 الى 2012 دراسة قياسية، مجلة الحقيقة، العدد 37، جامعة ادرار، الجزائر، 2016، تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول ما مدى تأثير الانفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة 1980 الى 2012، وقد هدفت هذه الدراسة الى تحليل وقياس اثر الانفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة 1980 الى 2012 والوقوف على طبيعتها، ومن اهم النتائج المتوصل إليها:
  - ✓ وجود تأثير واضح للإنفاق العام على التضخم في الجزائر.
  - ✓ بالنسبة لاختبار لاستقراريه السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، يلاحظ انها كانت غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق الأول.
  - ✓ دلت اختبارات نموذج تصحيح الخطأ على ان معامل حد تصحيح الخطأ يحمل إشارة سالبة ومعنوي حيث ان الانحراف الفعلي التضخم عن التوازن يصحح كل سنة بمقدار(42%) .
- **دراسة خليل اسماعيل ابراهيم،** آثار تطورات النفقات العامة في مستويات الاسعار خلال المدة 2005-2011، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، وتمحورت إشكالية هذه الدراسة حول ضخامة النفقات العامة في ظل ضعف الرقابة على حسن استخدامها مما يتنج عنه آثار سلبية من أهمها تزايد المستوى للأسعار، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تتبع تطورات النفقات العامة خلال مدة البحث وعلاقة تلك التطورات بالتطورات التي تحصل في المستوى العام للأسعار.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها :

- ✓ اتضح أن النفقات العامة هي إحدى المتغيرات التي تستقطب اهتماما كبيرا من المحللين الاقتصاديين والسياسيين لما لها من انعكاسات على متغيرات أخرى.
- ✓ اتضح أن النفقات العامة تعتمد على المتغيرات أسياسية أهمها القدرة السيادية للدولة وإجمالي الايرادات العامة.

- **دراسة مقراني حميد،** أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم 1988-2012، مذكرة ماجستير، اقتصاد كمي، جامعة محمد بوقرة –بومرداس، 2015، وتمحورت اشكالية هذه الدراسة حول أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر، وقد هدفت الي تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر ومعرفة أثر الانفاق الحكومي عليها وعلى معدل التضخم وتقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر باستخدام أداة الإنفاق الحكومي في إبراز أهميتها، كما توصلت هذه الدراسة إلى:
  - ✓ وجود علاقة طردية ضعيفة بين الانفاق العام ومعدل التضخم في الجزائر.
  - ✓ عدم قدرة نماذج الانحدار الخطي البسيط على تفسير الظواهر الاقتصادية الكلية مقارنة بنماذج شعاع الانحدار الذاتي.
  - ✓ يعتبر مشكل المعطيات الاحصائية في الجزائر أكبر هاجس يواجه المختصين في مجال القياس الاقتصادي.

الفصـــــــــــــل الأول

الإطار النظري الإنفاق العام

والتضخم

تـمهـيد

أدى تحول الدولة من حارسة إلى متدخلة في النشاط الاقتصادي إلى تطور وتوسع مهامها، وزيادة نفقاتها العامة، إذ يعتبر الإنفاق العام إحدى أهم المعايير المستعملة في قياس حجم تدخل الدول في النشاط، كما له أثر بارز على مجمل النشاط ألاقتصادي خاصة جوانب الاستقرار النقدي والسعري، فقد يؤدي إلى ظهور التضخمية في الاقتصاد.

وهدفنا في هذا الفصل هو إظهار مختلف المفاهيم المتعلقة بالإنفاق العام والتضخم، حيث تطرقنا في المبحث الاول إلى ماهية الانفاق العام وضوابطه وأهم محدداته وكذلك إلى التطور الانفاق العام وتزايده ، أما المبحث الثاني فسنتناول فيه مفهوم التضخم والنظريات المفسرة له.

المــبحث الأول: ماهية الإنفاق العام

تعود أهمية النفقات العامة إلى كونها إحدى المتغيرات الاقتصادية المهمة والأداة التي تستعملها الدولة في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها، ولتبسيط الدور الذي تلعبه النفقات العامة في الاقتصاد الوطني من خلال تأثيراتها المتواصلة سوف نتطرق في أسلوب تحليلي إلى أهم المفاهيم للنفقات العامة وتوضيح أهم أسباب التي أدت إلى ظهوره والتركيز على أهم الضوابط والمحددات وإلقاء الضوء على ظاهرة ازدياد النفقات العامة

المــطلب الأول: مفــهوم الإنفاق العام وعناصره

أولا: مفهوم الإنفاق العام

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالإنفاق العام نذكر منها:

التعريف الأول: الإنفاق العام "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة".[1]

التعريف الثاني: هو "مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة بواسطة إدارتها، مؤسساتها هيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات العامة ".[2]

التعريف الثالث: أو هو" مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة"،[3] ومما سبق يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه مجمل ما هو تحت وصاية الدولة من أموال.

ثانيا: عناصر الإنفاق العام

يمكن أن نوجز عناصر الإنفاق العام فيما يلي:

1- النفقة العامة مبلغ نقدي: تقوم الدولة وغيرها من الأشخاص العموميون بإنفاق مبالغ نقدية ثمنا لما تحتاج من سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة، وثمنا لرؤوس الأموال الذي تحتاجه للقيام بمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، وأيضا لمنح المساعدات المختلفة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وغيرها.[4]

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص173.

[2]-طارق الحاج، المالية العامة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 122.

[3]- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط1، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 105.

[4]- جوادي علي، دراسة اقتصادية قياسية لأثر الاقتطاعات الضريبية والإنفاق الحكومي على أداء النشاط الاقتصادي، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010، ص ص 15.14 .

2- النفقة العامة يقوم بها شخص عام: ويدخل في إعداد النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنيين وهم أشخاص القانون العام وتتمثل في الدولة على اختلاف أنظمتها ، وتعتبر المبالغ التي تنفقها الدولة وهي بصدد ممارستها للنشاط العام المعتمد على سلطتها الآمرة باعتبارها ذات سيادة والتي لا يشارك فيها الأفراد.[1]

3- النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام: إن هدف النفقة العامة هو تحقيق الصالح العام للمجتمع حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة وذلك لان الأموال التي تغطي هذه النفقات ملك للسلطة العامة .[2]

المطلب الثاني: أهداف الإنفاق العام

يسعى الإنفاق العام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

1- النمو الاقتصادي: يمكن إبراز هذا الأثر من خلال فكرة المضاعف التي مفادها أن زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بمقدار أكبر من الزيادة في الإنفاق. يعبر عن المضاعف بالعلاقة التالية:

المضاعف = 1/ 1 _ الميل الحدي للاستهلاك

ويتوقف أثر المضاعف على درجة مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي فكلما كان الجهاز مرن كلما كان قادر على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك، وكلما أنتج المضاعف أثره.

2_ سياسة الإنفاق العام ومستوى الأسعار: تستخدم الأسعار كأداة لتخصيص الموارد الاقتصادية، ولهذا تعمل الدول على التأثير عليها باستخدام أداة الإنفاق العام تخفيضا أو تثبيتا أو رفعا، فقيام الدولة بتأمين بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم يؤدي إلى تخفيض أسعارها، وتتدخل الدولة عادة عن طريق دعم أسعار المنتجات أو الخدمات بما يؤدي إلى خفض أسعارها.[3]

3_ سياسة الإنفاق العام وتوزيع الدخل: تسعى العديد من الدول إلى تقليص حجم الفوارق بين دخول الأشخاص محاولة منهم تحقيق مبدأ العدالة في الأجور بين أفراد المجتمع، لهذا تسعى سياسة الإنفاق العام إلى رفع

[1] - جوادي علي، مرجع سابق، ص15.

[2] - محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص108.

[3] - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 195- 196.

مستوى مداخيل الإفراد المنخفضة، وبصفة غير مباشرة عن طريق حصولهم على مختلف الخدمات الاجتماعية بشكل مجاني.[1]

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابه

من أهم الظواهر الاقتصادية التي استرعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل القومي، أي أن العلاقة بينهما علاقة طردية بحتة، بغض النظر عن درجة نمو الدولة الاقتصادي أو الفلسفة الإيديولوجية السائدة فيها.

وأول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني" فانجر"، بعد أن قام بدراسة متعلقة بالنفقات العامة وتزايدها، ترتب عليها الاستنتاج بوجود اتجاه عام نحو ازدياد نشاط الدولة المالي مع التطور الاقتصادي للجماعة.

وتم صياغة ذلك في قانون اقتصادي سمي باسمه مؤداه "أنه كلما حقق مجتمع معين معدلا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة المالي وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل اكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني".

ولابد أن نوضح أن الزيادة في النفقات العامة لا تعني زيادة المنفعة العامة المترتبة عليها بصورة حتمية، كما أنها لا تؤدى حتما إلى زيادة التكاليف العامة على الأفراد فقد ترجع هذه الزيادة إلى أسباب ظاهرية بمعنى زيادة في رقم النفقات العامة دون زيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة أو زيادة في عبئ التكاليف العامة. وهنا تعتبر زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية.

أما الزيادة الحقيقية للنفقات العامة فهي تعني حتما زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبئ التكاليف العامة بنسبة معينة، ويدل ذلك غالبا على ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وقد حاول الاقتصاديون تفسير هذه الظاهرة والوقوف على أسبابها سواء كانت أسباب ظاهرية أو أسباب حقيقية، وسنتطرق فيما يلي إلى شرح هذه الأسباب على النحو التالي:[2]

[1] – محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010، ص31.

[2]. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص ص 61 . 62.

1- أســبابــــــــه

1-1- الأســباب الظاهريـة

1-1-1- انخفاض القوة الشرائية للنقود: يقصد بانخفاض القوة الشرائية للنقود هو انخفاض قيمة النقود وانخفاض وحدة النقد على السلع والخدمات، وهذا يرجع بدوره إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يترتب عليه زيادة في النفقات لا يقابلها زيادة في السلع والخدمات.

1-1-2- زيادة عدد السكان أو اتساع مساحة الإقليم: قد يكون سبب ازدياد عدد السكان أو ازدياد مساحة الإقليم ومن ثم زيادة الخدمات التي تؤدي للمواطنين كزيادة عدد المدارس والمستشفيات وغيرها.

1-1-3- تغير الفن المالي: قد يكون من أسباب زيادة النفقات العامة التغيير الذي يطرأ على الموازنة العامة للدولة كأن تختلف طريقة إعدادها -كان يدرج بها صافي الإيرادات والنفقات ثم صار يدرج بها كافة المصروفات أو تختلف المدة كأن تزيد أو تقل.

1-2- الأســباب الـــحقيقية

بعد أن استعرضنا أهم الأسباب الظاهرية للإنفاق العام نتناول أهم الأسباب الحقيقية التي تؤثر على زيادة الإنفاق العام وهي:

1-2-1- الأسباب الاقتصادية:

من أهم الأسباب الاقتصادية التي تؤثر في زيادة النفقة العامة ما يلي:

- زيادة الدخل القومي: لا شك أن نمو الدخل القومي للدولة يساعدها على فرض الضرائب على مواطنيها دون تضرر منهم، ونمو الدولة الاقتصادي يفرض عليها من النفقات ما تستطيع أن تواجه بها التزاماتها بصرف النظر على نظامها الاقتصادي.
- التوسع في إنشاء المشروعات العامة: أدت رغبة الدولة في الحصول على موارد إضافية لتمويل الخزانة العامة، أو رغبتها في محاربة الاحتكارات الرأسمالية، أو بناء المشروعات الضخمة العملاقة التي لا تستطيع أن يقوم بها النشاط الخاص إلى زيادة نفقاتها العامة.

- منح إعانات للمشروعات الوطنية: وذلك حتى تستطيع تلك المشروعات منافسة المنتجات الأجنبية، أو منحها للصمود أمام منافسة تلك المنتجات في الأسواق الوطنية، أو بهدف تغطية العجز الذي يعترض طريقة سير هذه المشروعات.
- معالجة آثار الدورات الاقتصادية: في أوقات الرخاء تزداد إيرادات الدولة فيمكنها بالتالي أن تزيد من نفقاتها، أما في أوقات الكساد فتقل إيرادات الدولة ولكن من الصعب على الدولة أن تقل من نفقاتها بدرجة كبيرة، بل تمد الدولة يد العون للعاطلين وغيرهم للتخفيف من آثار الركود الاقتصادي.

1-2-2- الأسباب الاجتماعية: ترتب على تغير الفلسفة العامة للدولة ونموها الاقتصادي واتجاهها نحو التنمية الاقتصادية وإنشاءها للمشروعات العملاقة واتجاهها نحو التصنيع أن تترتب عليه من الناحية الاجتماعية هجرة الأيدي العاملة من الريف إلى المدن، وإنشاء مجتمعات صناعية كبيرة، يلزم لها توفير الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والثقافة، ومنح الإعانات للمسنين والعجزة والفقراء والأرامل وغيرها من النفقات الاجتماعية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة.

1_2_3_ الأسباب المالية: من الأسباب التي أدت إلى زيادة النفقات العامة سهولة اقتراض الدولة من الأفراد أو من دولة مماثلة، وذلك للقيام بالإنفاق العام، مما يترتب على هذه القروض من الفوائد والأقساط من زيادة النفقات العامة، كذلك مما يساعد على زيادة الإنفاق العام وجود فائض في الإيرادات أو مال لاحتياطي فيغرى الحكومة على التوسع في الإنفاق، كما يترتب أيضاً على عدم مراعاة بعض القواعد المالية كقاعدة وحدة الميزانية إلى زيادة الإنفاق العام.

1_2_4_ الأسباب الإدارية: أدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أن تشعبت وظائفها، وازداد بالتالي عدد الموظفين القائمين بذلك، مما يترتب عليه زيادة النفقات العامة التي تلتزم لمرتباتهم، ومع قلة خبرة الموظفين وازديادهم وسوء التنظيم الإداري وحرص بعض الأحزاب على اجتذاب أنصار لهم كثرت الوظائف التي لا حاجة للدولة بها وكثرت بالتالي أعباؤها وزادت النفقات العامة.

1_2_5_ الأسباب السياسية: أدى انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية أن لجأت الحكومات إلى الإسراف في النفقات حتى تستطيع كسب الرأي العام، كما تقرر مسئوليتها عن أعمال موظفيها غير المشروعة إلى تحمل التعويضات التي يحكم بها القضاء، وأدت درجة أخلاق موظفيها إلى إهدار كثير من الأموال نتيجة الرشوة

والاختلاس وعدم حرصهم على أموال الدولة وبالتالي زيادة الإنفاق العام، كما أدى زيادة علاقات الدولة الخارجية إلى زيادة درجة التمثيل الدبلوماسي والتجاري والاشتراك في المؤتمرات والهيئات الدولية ومساعدة الدولة الأجنبية الصديقة وحركات التحرير إلى زيادة نفقاتها.[1]

المـــطلب الرابع: ضـــوابط الإنفاق الـعام ومحـددات ـــه

أولا: ضوابط الإنفاق العام:

لكي يحقق الإنفاق العام الآثار المنشودة منه من إشباع للحاجات العامة، فان هذا يستلزم تحقيق أمرين في غاية الأهمية:

1_ ضابط المنفعة:

يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما، في ذهن القائمين به تحقيق اكبر منفعة ممكنة. ويعتبر هذا الضابط قديم في الفكر الاقتصادي ومحل اتفاق بين الكتاب سواء التقليديين أو المحدثين.

ويقصد بتحقيق اكبر قدر ممكن من المنفعة إلا توجه النفقة العامة للمصالح الخاصة لبعض الأفراد أو لبعض فئات المجتمع دون البعض الآخر، يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي. كما يعني أيضا أن ينظر إلى المرافق العامة نظرة إجمالية شاملة لتقدير احتياجات كل مرفق وكل وجه من أوجه الإنفاق، في ضوء احتياجات المرافق وأوجه الإنفاق الأخرى. كما يلزم أيضا أن توزع مبالغ النفقات العامة بحيث تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كل وجه من أوجه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية في الأوجه الأخرى من جهة، وان تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كافة أوجه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية للدخل المتبقي في يد الأفراد بعد دفع التكاليف العامة، كالضرائب، من جهة أخرى . وهذا يعد تطبيقا لقاعدة توازن المستهلك.

وفكرة المنفعة العامة وتحديدها تثير مشكلة وضع ضابط دقيق لتحديدها، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن للنفقات أثار متعددة اقتصادية وغير اقتصادية، ظاهرة وغير ظاهرة، مباشرة وغير مباشرة، حاضرة ومستقبلة، مما يتعذر معه قياسها على وجه الدقة. وإن كان من الممكن الاسترشاد بعاملين في هذا الصدد

العامل الأول: مقدار الدخل النسبي .

[1]_ هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2007، ص ص 86 - 88.

العامل الثاني: طريقة توزيع الدخل القومي على الأفراد.

2_ ضابط الاقتصاد في النفقات:

يرتبط هذا العامل بعامل المنفعة. فمن البديهى أن المنفعة تزيد كلما قلت النفقات إلا أدنى حد ممكن. ولذا فيجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف، لان في ذلك ضياعا لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة، أضف إلى ذلك إلى أن الإسراف والتبذير من جانب الإدارة المالية في الدولة يؤدي إلى زعزعة الثقة فيها ويبرر محاولات المكلفين والممولين في التهرب من أداء الضريبة.

وفي عبارة موجزة يعني هذا الضابط استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة والخدمات.[1]

3_ ضابط المرونة :

وهو من الضوابط التي بدأت تشغل حيزا كبيرا في مجال النفقات العامة خاصة مع بروز الأزمات بمختلف أشكالها سواء اقتصادية أو اجتماعية وحتى السياسية، بحكم أن لها تأثيرا مباشرا وغير مباشر على حجم النفقات العامة وهو ما يستلزم تمتع هذه الأخيرة بالمرونة الكافية للاستجابة مع هذه المتغيرات.

لكن مرونة النفقات العامة تكون من إطارها الايجابي وليس من إطارها السلبي، إضافة إلى كونها خاضعة إلى ضوابط أخرى متكاملة في ما بينها، فالعمل وفق المرونة يقتضي الالتزام بما هو محدد من النفقات العامة وبالأوجه المحددة لها، فمرونة النفقات العامة لا تكون فقط في حجمها وإنما أيضا في الأوجه الموجهة لها، والتي قد يحصل تعارض فيها في وقت أزمة أو ما شابها ذلك، عندها يأخذ بمبدأ الأولية في تحقيق الأهداف والذي يستلزم تمتع النفقات العامة بالمرونة الكافية، أي مرونة الموارد المالية وقدرتها على الانتقال من قطاع لأخر

4. ضابط الإنتاجية:

ويقصد به مساهمة النفقات العامة في تشجيع التطور في النشاطات الاقتصادية وبالذات الإنتاجية منها، وتبرز أهمية الأخذ بهذا المبدأ وضرورة الاستناد إليه في الدول النامية بشكل خاص وذلك نظرا لحاجاتها الماسة لزيادة تطوير جهازها الإنتاجي، وذلك بتطوير أنشطتها الاقتصادية وزيادة درجة تنوعها وكفاءتها الإنتاجية وذلك من خلال التوسع في النفقات العامة التي تتضمن تحقق ذلك وبما يقود الاقتصاد إلى النمو.

[1]. سوزي عبدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 51. 52.

5. ضابط العدالة:

وتكون العدالة في النفقات العامة بما يتصل بتحقيقها في توزيع العبء على من يتحملها، حيث تحقق العدالة في توزيع الأعباء الضريبية التي تم تحصيلها لتمويل هذه النفقات العامة وذلك بالشكل الذي يستند إلى القدرة على الدفع لكل فرد مكلف، وكذلك تحقق العدالة في توزيع الخدمات والمنافع العامة بحيث لا توجه لفائدة فئات دون غيرها، ولكن في إطار توجيه هذه النفقات لخدمة كل فئات المجتمع مع التركيز على الفئات الاجتماعية الأقل دخلا بدرجة اكبر وبالشكل الذي يرفع معه دخول هذه الفئات من خلال الإعانات المقدمة لهم أو من خلال الخدمات التي تساهم في الرفع من دخولهم الحقيقية أو من خلال الإنفاق على الخدمات التي تساهم في تطوير قدراتهم التعليمية والصحية، ومن ثم التأثير على إنتاجيتهم في الاقتصاد مما يسمح بتحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخول وتقليل التفاوت والطبقية في المجتمع.

وتوفر هذه الضوابط على النفقات العامة لا يكون إلا بتوفر وسائل تجبر المؤسسات الحكومية من خلالها على التقيد بهذه الضوابط، وهذه الوسائل كي يحسن استخدامها يتعين وجود إطار وبيئة من التشريعات وقوانين توضح تسلسل إجراءات الإنفاق العام في المؤسسات الحكومية، وهذه العملية تسمى بتقنين النشاط المالي للدول أي وضعه في إطار قانوني.[1]

2_ محـددات الإنفاق الـعام

يتوقف حجم الإنفاق العام على مجموعة من العوامل التي لا تبقى ثابتة بالنسبة للدولة الواحدة، تختلف من دولة إلى دولة أخرى. ومن أهم العوامل المحددة للإنفاق العام هي:

أ_ طبيعة النظام الاقتصاد القائم: تختلف النظم الاقتصادية من حيث خلفيتها المذهبية وفي نظرتها إلى الفرد والملكية، ذلك أن هناك نظما تقوم على الفردية والحرية، وأخرى تقوم على تدخل الدولة. وتنطلق المذهبية الفردية من ضرورة ترك الحرية للأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي. والتنافس بينهم هو الذي يؤدي إلى إحداث التوازن الاقتصادي. ويتوقف دور الدولة على أداء بمهام الدولة الحارسة. في هذا الإطار يكون حجم النفقات العامة بحجم ما يمكن الدولة من أداء وظائفها التقليدية فقط، ولهذا تكون النفقات العمومية في أقل مستوى لها.

[1]. فلح حسين خلف، المالية العامة، ط1، عالم الكتاب الحديث . جدار للكتاب العلمي، الأردن، 2008، ص ص 116 . 117.

إما عندما تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فإن دور النفقات العامة يزداد أهمية لأن الدولة في هذا الحالة تكون مضطرة للقيام بوظائف أخرى من غير التقليدية، كاستغلالها لبعض المشاريع، تقديم الخدمات مجانية أو بأسعار شبه مجانية للفئات ذات الدخل المحدود.

ب_ الظروف الاقتصادية السائدة: يستخدم الإنفاق العام كأداة تأثير على حجم الطلب العام ومن ثم على مستوى الاقتصاد العام. ومن هذا فإن الإنفاق العام يتحدد حجمه بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي الذي يقوم على توازن الإنتاج مع الطلب الفعلي، ويتأثر الإنفاق العام بالتقلبات الظرفية الاقتصادية، فالدولة بإمكانها التدخل بزيادة الإنفاق العام لما تلاحظ تراجعا في النشاط الاقتصادي من اجل زيادة الطلب الكلي والوصول بالاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل.

ج/القدرة التمويلية للاقتصاد: من بين المحددات لحجم الإنفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية. ذلك أن القدرة التمويلية للدولة بالرغم من تنوع مظاهرها، تبقى محدودة.

تنقسم المقدرة التمويلية للاقتصاد إلى جزئين:

- ✓ القدرة التكليفية: وتتعلق بمدى قدرة الدخل القومي على تمويل الإيرادات العامة عن طريق الضرائب
- ✓ القدرة الاقراضية: وتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الإقراض العام. وهذا يرتبط بالقدرة التسديدية والسمعة على مستوى الأسواق المالية.[1]

[1]. عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره،ص ص183 .185.

الـــمبحث الثاني: مـــاهية الـــتضخم

يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي يعاني منها العالم في الوقت الراهن على الرغم من اهتمام جل الاقتصاديين بهذه الظاهرة إلا أن هناك جدلا كبير بينهم حول تعريفه، أنواعه، أسبابه والنظريات الاقتصادية المفسرة له وكذا السياسات التي يتعين إتباعها للقضاء عليها، والمدى الذي يتعين اللجوء اليه لاستخدام هذه السياسات لكن يبقى التحكم فيها والسيطرة عليها أمر صعب، لذا سوف نتعرض في هذا المبحث لدراسة التضخم وأنواعه المختلفة وكذا الآثار الاقتصادية له.

المطلب الأول: تعريف التضخم النقدي وانواعه

الفرع الاول: تعريف التضخم

للتضخم عدة تعاريف نذكر منها:

يمكن تعريف التضخم على أنه " عبارة عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار المصاحبة للزيادة في كمية النقد المتداول في السوق وهو يعني أن التضخم يتوافق ويتلاءم مع الزيادة في كمية النقد "[1]

التضخم " ظاهرة اقتصادية مؤذية، تعمل على تأكل القوى الشرائية للدخل المتاح وتؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة "[2]

ويعرف أيضا التضخم من خلال العلاقة بين العرض والطلب وهنا ينتج التضخم عن طريق اختلال التوازن بين كمية السلع والخدمات المفروضة في السوق والطلب عليها.[3]

ومما سبق يمكن تعريف التضخم بصفة عامة " بأنه يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن ".

---

[1]. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، الاردن، عمان،1999، ص190.

[2]. محمد مروان السمان، محمد طافر محبك، احمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 2008، ص317.

[3]– غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2004،ص11.

الفرع الثاني: أنواع التضخم النقدي

للتضخم عدة أنواع نذكر منها ما يلي:

1- **التضخم الجامح:** يشير التضخم الجامح إلى حدوث ارتفاع شديد جدا في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية قصيرة، ويحدث هذا النوع من التضخم عادة في أعقاب الحروب أو الأزمات الشديدة حيث تنهار قيمة النقد في الدولة، وتفقد ثقة الأفراد فيها والتخلي عن التعامل بها واللجوء إلى عملية المقايضة في التبادل. وتضطر الدولة عادة في مثل هذا النوع من التضخم إلى إلغاء العملة المتداولة وطرح عملة جديدة بالتعامل تكتسب ثقة الأفراد من خلال موازنة المعروض منها مع مستوى النشاط الاقتصادي.[1]

2- التضخم الزاحف: وهو ارتفاع بطيء في المستوى العام للأسعار، ولكن يستمر لفترة زمنية طويلة ويترتب عليه انخفاض مستمر في قيمة العملة.[2]

3- التضخم المستورد: أكثر ما يظهر هذا النوع في اقتصاديات الدول النامية التي تكون أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، ويعود سبب بروز هذا النوع إلى الارتفاع الحاد والمستمر في أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج. ويتميز هذا النوع بصعوبة السيطرة عليه لأنه تضخم مستوردا.[3]

4- التضخم المكبوت: وهو التضخم الذي يمثل حالة تمنع فيها الأسعار من الارتفاع عن طريق سياسات تمثل بوضع ضوابط وقيود تحد من الإنفاق الكلي وتحول دون ارتفاع الأسعار على أن ذلك لا يمنع الجمهور من تجميع موجودات نقدية سائلة كبيرة يمكن تحويلها إلى قوة شرائية فعالة في وقت لاحق.[4]

5- التضخم المتقلب: يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع حاد في الاسعار ولفترة معينة، وقد يدفع ذلك السلطات الحكومية والنقدية للتدخل من اجل الحد من ذلك الارتفاع لفترة تالية، ثم تعود الاسعار للارتفاع من جديد بحرية وبمعدلات عالية لفترة لاحقة وهكذا.[5]

---

[1]. ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 249.

[2]. السيد محمد احمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الاسكندرية، 2008، ص 289.

[3]. محمد حسين الوادي، احمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، ص 185.

[4]. اسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، ط1، دار وائل للنشر،2004، ص 171.

[5]. محمد حسين الوادي، احمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، ص185.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتضخم

يمكن توضيح الآثار الاقتصادية للتضخم من خلال توضيح النقاط الآتية:

1- أثر التضخم على توزيع الدخل: الدخل النقدي عبارة عن عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية واحدة تقدر بسنة واحدة، أما الدخل الحقيقي يتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بهذه الدخول النقدية.[1]

خلال العملية التضخمية يتوالى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر وبمعدلات تفوق الدخل الحقيقي، وكلما قارب مستوى توظيف عناصر الإنتاج مستوى التوظيف الكامل، كلما تضاءل معدل نمو الدخل الحقيقي، ويبلغ الدخل الحقيقي أقصى مستوى ممكن له عند مستوى التوظيف الكامل، ولا يمكن زيادته إلا في الأجل الطويل، هناك أربع حالات لتغير الدخول، وهي كما يلي:[2]

- ✓ بقاء الدخول النقدية ثابتة مع استمرار ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة تتناقص الدخول الحقيقية باستمرار؛
- ✓ زيادة الدخول النقدية بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار، وبالتالي تنخفض الدخول الحقيقية ولكن بمعدل أقل بالمقارنة مع الحالة الأولى؛
- ✓ زيادة الدخول النقدية بمعدل مساو لمعدل ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة تبقى الدخول الحقيقية ثابتة
- ✓ ارتفاع الدخول النقدية بمعدل اكبر من معدل ارتفاع، هنا تزداد الدخول الحقيقية بمعدل يتحدد بمدى ارتفاع الدخول النقدية من جهة، ومستوى الأسعار من جهة أخرى.

2- أثر التضخم على الثروة: في أوقات التضخم تنخفض القيمة الحقيقية للثروة التي يحتفظ بها الأفراد في صورة نقود سائلة أو تلك التي يتم الاحتفاظ بها في صورة ودائع في البنوك، فعلى الرغم من حصول هذه أصحاب هذه الودائع على فائدة مقابل هذه الودائع إلا ان الفائدة تكون عادة أقل من معدلات التضخم.

---

[1]. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2008،ص153.

[2]. مروان عطوان، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1989،ص189.

3- أثر التضخم على الاستثمار: يؤثر التضخم سلبيا على الاستثمار القومي من عدة جوانب:

- ✓ فمن جانب يؤدي التضخم إلى تشجيع استخدام المدخرات في شراء المعادن النفيسة وشراء العقارات والتحف بدلا من استخدام المدخرات في الاستثمارات المنتجة نظرا لارتفاع أسعار هذه الأصول في أوقات التضخم.
- ✓ ومن جانب آخر يشجع وجود التضخم الاتجاه إلى الأنشطة الاستثمارية سريعة الدوران مثل الأنشطة الخدمية لبناء الفنادق والمطاعم ... في حين يقل الاستثمار في الأنشطة الخدمية طويلة الأجل مثل الأنشطة الصناعية والزراعية وذلك لانخفاض معدل دوران رأس المال فيها وصعوبة التنبؤ باتجاهات الأسعار في المستقبل.

4- أثر التضخم على (الصادرات والواردات): يؤثر التضخم سلبيا على احتياطي الدولة من العملات الأجنبية من خلال أثره السلبي على صادرات وواردات الدولة. ففي أوقات التضخم تصبح الأسعار المحلية أغلى نسبيا من الأسعار في الدول الأخرى. حيث تصبح صادرات الدولة أغلى نسبيا من وجهة نظر الأجانب مما يؤدى إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي تنخفض حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية (في حالات معينة). ومن ناحية أخرى تصبح السلع المحلة أغلى نسبيا بالمقارنة بالدول الأخرى مما يشجع على زيادة الاستيراد واستنزاف قدر كبير من العملة الأجنبية.[1]

المطلب الثالث: أسباب التضخم النقدي وطرق معالجته

ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن ابرز هذه الأسباب

1- تضخم ناشئ عن الطلب: يحدث هذا النوع من التضخم حين يرتفع الطلب الكلي الإجمالي لقطاع المستهلكين والمستثمرين في المجتمع نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد والمؤسسات في الوقت الذي يظل فيه العرض المتاح من السلع والخدمات أكثر محدودية مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع لان هناك نقودا كثيرة تقابلها سلع قليلة في الأسواق مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد، كما يمكن أن يحدث هذا التضخم حتى مع زيادة الإنتاج وذلك في حالة زيادة الإنفاق النقدي بدرجة كبيرة تفوق معدل المنتج من السلع والخدمات ومن هنا تظهر أهمية زيادة الإنتاج الحقيقي حتى يكبح جناح التضخم .

[1]. ايمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص ص 259-260.

2- تضخم ناشئ عن التكاليف: ينشا هذا التضخم نتيجة لمحاربة بعض المنتجين ونقابات العمال أو كليهما إلى زيادة الأجور، وهذا ما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج ويدفع المنتجين إلى زيادة الأسعار لتعويض الزيادة في تكاليف الإنتاج من اجل المحافظة على المعدلات العالية للأرباح.

- ✓ ارتفاع تكاليف المنتجات المستوردة مثل الطاقة المواد الأولية ومواد التجهيز.....إلخ، بشكل مفاجئ، وفي جميع الحالات فان ذلك يترك أثرا مباشرا على السعر النهائي للمنتجات التي تأثرت بزيادة تكاليف عناصر إنتاجها ويكون الأثر ملموسا كلما كانت زيادة تكاليف عناصر الإنتاج كبيرة .
- ✓ انخفاض الكفاءة الإنتاجية للشركات وذلك بسبب الفقد والضياع في المواد الخام أو المنتجات النهائية أو النتيجة لقدم الآلات والمعدات أو سوق مداولة السلع أو التخزين أو غيرها.

3- التضخم المشترك: إن زيادة كمية النقود في المجتمع تؤدي إلى زيادة الأسعار، وزيادة النقود تأتي من زيادة كميتها أو سعر دورانها، وهاتين الأخيرتين متعلقتين بالسياسة النقدية والسياسة المالية للدولة. فعند قيام البنك المركزي بإصدار النقود ضمن سياسة التغطية للعجز، أو توسع البنوك التجارية لخلق النقود و زيادة حجمها من خلال القروض وتسهيل منح الائتمان، كل هذا يؤدي إلى زيادة كمية النقود في المجتمع دون التغير في حجم الإنتاج، وان يتوافق ذلك مع الزيادة في تكاليف بعض عناصر الإنتاج كارتفاع الأجور وخلافها، حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات.[1]

الفرع الثاني: طرق معالجة التضخم

تختلف الأساليب والسياسات التي تستخدم عادة لمعالجة ظاهرة التضخم تبعا لنوع التضخم والمجال الذي يظهر فيه وأسبابه، فالبعض من الاقتصاديين الذين يفسرون التضخم على أنه ظاهرة نقدية تنجم عن زيادة الطلب وما يترتب عليه من تدفق نقدي بصورة اكبر من المعروض السلعي، يعتقدون ان معالجة التضخم تتطلب من الدولة والسلطات الاقتصادية أن تتخذ أو تعتمد سياسات نقدية ومالية انكماشية لمعالجة تلك الظاهرة الخطرة، تلك السياسات التي تتمثل في جوهرها في الحد من التدفق النقدي، كتقليص الإنفاق الحكومي ومعالجة عجز الميزانية ليس بإصدار المزيد من النقود وإنما من خلال طرح السندات الحكومية كوسيلة لسحب جزء من المعروض النقدي

[1]- سنوسي علي، بن البار محمد، اثر الانفاق العام على التضخم النقدي، مجلة الحقيقة، العدد37، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر، 2016، ص408.409.

المتداول، كما يمكن للبنك المركزي أن يلعب دور في هذا المجال من خلال تأثيره على نشاط البنوك التجارية من خلال اعتماد سياسة نقدية تهدف إلى تقليص حجم الائتمان، مع اعتماد سياسة معينة في مجال سعر الفائدة، كما يمكن أن تلعب السياسة المالية دورها الفاعل في هذا المجال، وذلك من خلال زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق العام وبذلك الشكل الذي يحد من زيادة الطلب .

أما البعض الآخر والذي يرى بان التضخم يمثل ظاهرة هيكلية تنجم عن حدوث اختلالات هيكلية اقتصادية واجتماعية في الجسم الاقتصادي نتيجة لبرامج التنمية الاقتصادية، فإنهم يرون بان التضخم الهيكلي ضرورة لابد من في الاقتصاديات النامية، وإنما ظاهرة ترتبط بالعرض أكثر من الطلب، وإنها ظاهرة تصاحب عملية التنمية الاقتصادية ولاجتماعية وما يرافقها من تغييرات اقتصادية واجتماعية والتي لابد وان تقود إلى ضغوط تضخمية.

وعلى هذا الأساس يعتقد هؤلاء، أن السياسة الفعالة لمعالجة التضخم تتمثل في التركيز على معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة المشاكل التي تعاني منها قطاعات الاقتصاد القومي وخاصة القطاعات الإنتاجية مثل معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي الذي قد يعتبر المسؤول عن بروز ظاهرة التضخم في معظم الاقتصاديات النامية، وكذلك معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي وخاصة ما يتعلق بزيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء وإتباع أسلوب الحماية الصناعية الوطنية من منافسة السلع الأجنبية، كما يرون ضرورة العمل على تغيير هيكل الإنتاج القومي وتنويعه من اجل تنويع مصادر الدخل القومي. كما أن معالجة التضخم تتطلب اعتماد سياسة فعالة في مجال الأجور وفي توزيع الدخل بذلك الشكل الذي يكون أكثر عدالة ولصلح السواد الأعظم في المجتمع من اجل تقليل التفاوت الحضاري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الأقاليم المختلفة في البلد الواحد.[1]

[1] محمود حسين الوادي واخرون، مرجع سابق، ص ص189-190.

المطلب الرابع: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم :

يمكن تلخيص هذه النظريات فيما يلي:

أولا :النظريات التي تؤكد على جانب الطلب الكلي:

ويتلخص تفسير هذه النظريات لظاهرة التضخم بالعوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بوتائر لا تتناسب مع زيادة العرض الكلي وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وقد فسر الاقتصاديون الكلاسيكيون ارتفاع الطلب التضخمي استنادا إلى نظرية كمية النقود بزيادة كمية النقود في التداول أكثر مما يحتاج له تبادل السلع والخدمات المنتجة ،إلا أن أزمة الكساد العالمية في الثلاثينات من القرن الماضي أدت إلى التشكيك في نظرية كمية النقود هذه quantity theory of money لعدم توافق الدلائل الإحصائية معها فاستبدلت بالنظرية الكينزية التي فسرت ارتفاع الطلب بزيادة الدخل والإنفاق الكليين، فإذا ما ارتفعت تدفقات الدخل و الإنفاق إلى مستوى أعلى مما يسمح به الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية من إنتاج، فإن أسعار السلع و الخدمات سوف ترتفع وبالتالي تؤدي إلى تفشي ظاهرة التضخم، أي أن النظرية ربطت التضخم بالاستخدام الكامل للموارد وجعلت من التضخم بديلا للبطالة، فإذا ما أردنا الحد من ارتفاع الأسعار لابد من تخفيض الطلب الكلي الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج و ارتفاع البطالة . [1]

[1]– عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004، عمان – الأردن، ص 451.

الشكل رقم (1-1): نظرية جذب الطلب

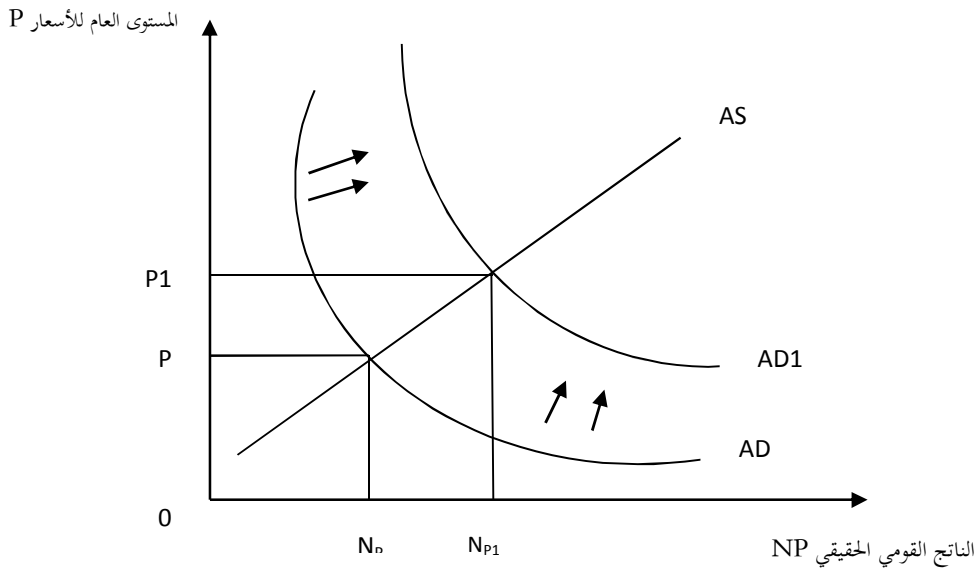

المصدر: عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004، عمان – الأردن، ص 451.

ثانيا: النظريات التي تؤكد على جانب العرض والتكاليف:

يتضح مما تقدم آن النظريات التي تؤكد على جانب الطلب لم تكف لتفسير التضخم تفسيرا كاملا في جميع الفترات التي يحصل فيها التضخم، ولذلك فقد رافق تطورها تطورا مماثل في نظريات أخرى تؤكد على جانب العرض وتكاليف الإنتاج.

إن نظرية التكاليف في التضخم cost push theory أو نظرية التضخم الناشئ عن التكاليف هي ليست بالنظرية الجديدة، وأول من قدم تحليلا علميا لهذه النظرية الاقتصادي الانجليزي الشهير جون م.كينز في سنة 1930 والذي ميز بين نوعين من ارتفاع الأجور هما: الارتفاع الذاتي والارتفاع المحفز ويؤدي الارتفاع الأول إلى زيادة التكاليف وارتفاع الأسعار نتيجة لزيادة الطلب على الأيدي العاملة، أما الارتفاع الثاني فهو ناتج عن زيادة سابقة ومحفزة في الأسعار، حيث من الطبيعي أن يطالب العمال برفع أجورهم تجاه الارتفاع السابق في الأسعار من أجل المحافظة على مستوى معيشتهم الحقيقي، إلا أن كينز لم يقدم أي شرح تابع لهذه البادرة الأولية في كتاباته اللاحقة، وعلى العكس نجد مؤيدي النظرية الكينزية في الاستخدام، يميلون إلى التأكيد على جانب الطلب في تفسير ظاهرة التضخم.

وتتلخص نظرية التكاليف بان ارتفاع الأسعار العام هو ناتج عن ارتفاع مسبق في تكاليف الإنتاج عامة وفي الأجور خاصة. وقد استخدمت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية لتفسير ظاهرة ارتفاع الأسعار مع ارتفاع معدلات البطالة في أن واحد، ويلاحظ من هذا الشكل بأن ارتفاع تكاليف الإنتاج يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي (AS) مع بقاء الطلب الكلي ثابتا فترتفع الاسعار من (p) إلى (pi) وينخفض الناتج القومي من (NP)إلى (NPI) فترتفع معدلات البطالة مع ارتفاع الأسعار.

الشكل رقم (1-2): نظرية دفع التكاليف للأسعار

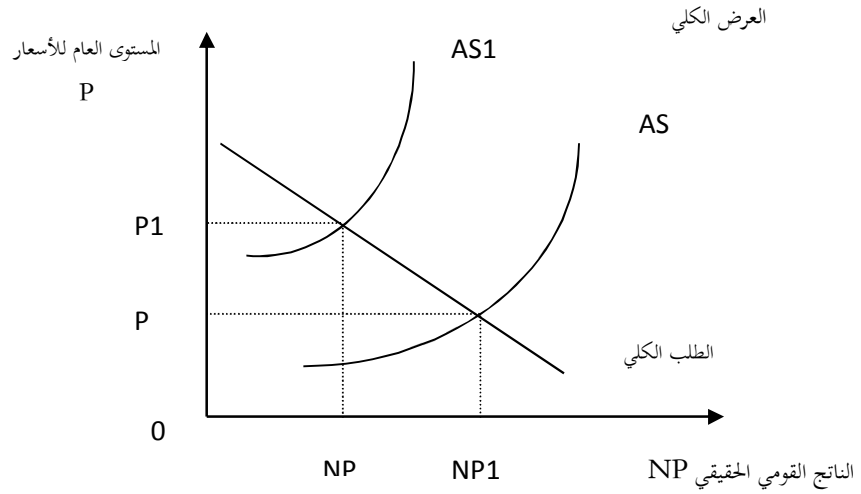

المصدر: عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص 455.

إن هذه النظرية تفترض ضمنيا وبالضرورة ما يلي[1]:

1- إن هناك سيطرة احتكارية في الأسواق بحيث تتمكن الشركات المنتجة من رفع الأسعار نتيجة لارتفاع التكاليف.

2- إن نقابات العمال قادرة على نقل منحنى عرض العمل إلى اليسار بالرغم من بقاء الطلب على وضعه السابق، و هذا بعني رفع أجور العمال مقابل احتمال ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض عدد العمال المستخدمين

ثالثا- نظرية التسارع

تجمع هذه النظرية بين جانبي العرض والطلب في تفسير ظاهرة التضخم مع إعطاء أهمية خاصة لعاملين هما:

- ✓ السياسة النقدية والمالية للحكومة في التأثير على جانب الطلب.

[1]- عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 455.

✓ توقعات الأسعار في التأثير على ارتفاع الأجور وبالتالي على جانب العرض.

وفيما يلي نوضح الأفكار الأساسية في هذه النظرية بشكل مبسط بالرجوع إلى منحنيات العرض والطلب مرة اخرى:

الشكل رقم (1-3): نظرية التسارع

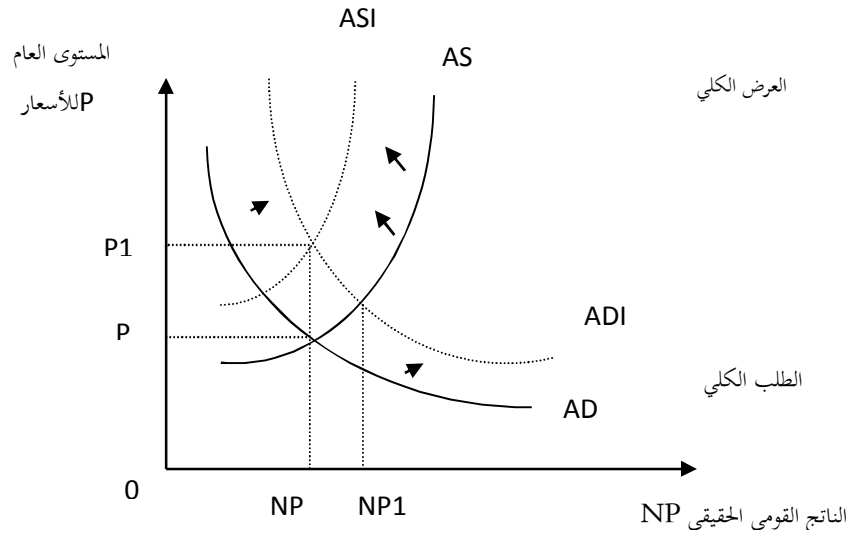

المصدر: عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 457.

في الشكل أعلاه نفترض ابتداء إن الاقتصاد في حالة توازن عند نقطة تساوي العرض مع الطلب ويحث يكون الناتج القومي الحقيقي (np) الاسعار(p).فإذا كان مستوى الإنتاج (NP)يعطي معدلات بطالة أعلى مما ترغب فيه الدولة أو المجتمع، فإنها تلجا إلى استخدام سياسة نقدية ومالية توسعية لزيادة الطلب الكلي والإنفاق الكلي إلى (ADI)مما يساعد على تخفيض البطالة عندما يزداد الناتج إلى (NPI) إلا أن انخفاض معدلات البطالة لابد وان ترافقه توقعات زيادة في الأسعار مما يدعو نقابات العمال إلى المطالبة بزيادة الأجور بما يتناسب مع توقعاتهم للزيادة بالأسعار عند التفاوض على تجديد العقود. هذا بالإضافة إلى ما تسببه توقعات ارتفاع الأسعار من زيادة في أسعار الفائدة وإيجارات وأسعار العقارات والاراضي والتي سبق ان اشرنا اليها مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانتقال منحنى العرض من (AS) إلى (AS1) فينخفض الناتج القومي إلى مستواه السابق (NP) ولكن بمستوى اسعار (P1) اعلى.

وقد استنتج مؤيدو هذه النظرية بان استمرار الحكومة بمحاولة تخفيض معدل البطالة إلى أقل من معدله الطبيعي وهو الحد الادنى للبطالة والذي يتفق مع الناتج القومي في الشكل (3) مثلا سيؤدي بالنتيجة إلى استمرار ارتفاع تكاليف الانتاج وتسارع معدلات التضخم ربما إلى الحد الذي يسبب انهيار النظام النقدي في الاقتصاد نظرا لفقدان الثقة بالنقود نتيجة لتسارع معدلات التضخم.

وهذا يعني من جهة اخرى ان توقع ارتفاع الاسعار والاجراءات التي يمكن ان تتخذها نقابات العمال لتلافي تأثيرات ذلك سوف تضع قيدا محددا لسياسات الحكومة المالية النقدية التوسعية بهدف تخفيض معدل البطالة، لان هذا المعدل لا يمكن ان ينخفض عن معدله الطبيعي بعد الوصول اليه.

يتضح من ذلك بأن نظرية التسارع تعتمد بشكل رئيسي على افتراض التوقعات الصحيحة لتأثيرات السياسة الحكومية من قبل نقابات العمال والاشخاص الاخرين وبالتالي ارتفاع التكاليف والاسعار بدون تحقيق اية زيادة في الناتج القومي الحقيقي. وهو الافتراض الذي تستند اليه نظرية التوقعات العقلانية. ويقصد بالتوقعات العقلانية في هذه النظرية افضل التنبؤات التي يمكن ان تجري استنادا إلى المعلومات المتوفرة عن سياسات الحكومة والاداء الاقتصادي في المستقبل واي خطأ قد يحصل في هذه التنبؤات هو خطأ عشوائي وهو الخطأ الذي لايمكن تلافيه في اية عملية تنبؤ. وقد وجهة لهذه النظرية عدة انتقادات بسبب هذا الافتراض اي افتراض ان الجمهور قادر على القيام بتوقعات عقلانية لمستقبل النشاط الاقتصادي لان تنبؤ الاداء الاقتصادي في المستقبل من قبل افضل الاقتصاديين والاحصائيين لا يمكن ان يتم بالدقة التي تفترضها النظرية.[1]

المطلب الخامس: دور سياسة الانفاق العام في تحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار

إن جدلية العلاقة بين النفقات العامة تختلف بين المنظرين الاقتصاديين من حيث المبدأ، فالعديد من الاقتصاديين يعتبرون ان النفقات العامة تتأثر بتغيرات المستوى العام للأسعار، اذ ان ارتفاع هذا المستوى يعني انخفاض قيمة النقود مما يعني ضرورة قيام الحكومة بزيادة حجم او مبلغ النفقات العامة لأجل الوفاء بحجم الخدمات العامة التي ينبغي على الحكومة الاضطلاع بهاو في حالة عدم زيادة حجم النفقات العامة عند ارتفاع المستوى العام للأسعار فان ذلك يعني انخفاض حجم الخدمات العامة التي كانت الحكومة تتعهد القيام بها.[2]

[1]- عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 457.

[2]. خليل إسماعيل إبراهيم ، اثار تطورات النفقات العامة في مستويات الأسعار خلال المدة 2011/2005، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك،

ويمكن النظر إلى النفقات العامة بوصفها احدى المؤثرات المهمة في المستوى العام للأسعار اذ ان زيادة النفقات العامة تعني زيادة الكتلة النقدية في التداول، ويمكن توضيح هذه العلاقة بين الكتلة النقدية و المستوى العام للأسعار من خلال معادلة التبادل كما يلي : [1]

$$MV=P.T.$$

حيث تمثل:

M:كمية النقود المطروحة للتداول

V:سرعة تداول النقود

P:المستوى العام للأسعار

T:حجم التبادل

وباعتبار ان التدخل هو بمثابة اتجاه مستمر في ارتفاع مستوى الأسعار في الأسواق فأنه يحدد في ان واحد الاستقرار الاقتصادي والسياسي، لذا فالفريق الاخر من الاقتصاديين يعتبرون ان النفقات العامة سياسة ذات أدوات فعالة متفاوتة في يد الدولة، والتي تعمل على تأثير على الأسعار بغية جملة من الأهداف حيث يتم هذا التأثير عن طريق

- ✓ دعم بعض السلع واسعة الاستهلاك او عن طريق توجيه الانفاق العام لزيادة الاستثمار واستبعاد تخفيض النفقات الغير منتجة.
- ✓ تخفيض مستوى الانفاق العام الذي يؤدي بفعل الية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يخفف من حدة الطلب الكلي، مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار
- ✓ زيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض دخول الافراد، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي، و علاج الزيادة في مستوى الأسعار
- ✓ قيام الحكومة بالجمع بين البديلين معا من خلال تخفيض حجم الانفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت مما يحقق هدف السياسة المالية

[1]. احمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن،2002، ص244.

خلاصة الفصل:

يعتبر الانفاق العام والتضخم من أهم المتغيرات الاقتصادية والامور الضرورية التي حظيت باهتمام العديد من صانعي السياسات الاقتصادية، ونظرا لأهميتها الكبيرة ولنتائجها وانعكاساتها الايجابية والسلبية في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وإن الفهم الحقيقي لهذه المتغيرات يؤدي إلى معرفة كيفية التحكم فيها.

لهذا قمنا في هذا الفصل بمحاولة تقديم وتوضيح أهم المفاهيم المتعلقة بهذه المتغيرات انطلاقا من التعاريف الخاصة بالإنفاق العام وكذا تعاريف المتعلقة بالتضخم.

الفصـــــــــــــل الثـــــاني

انعكاسات التوسع في الإنفاق العام

على التضخم في الجزائر

تمهيد

بعد تطرقنا للإنفاق العام والتضخم في الفصل الأول سنحاول في هذا الفصل ابراز العلاقة بينهما وتحديد مدى تأثير تغير الإنفاق العام على التضخم، ومن أجل ذلك سنتناول في المبحث الأول واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة من(2000 ـ2016) والذي سنتطرق فيه إلى أسباب التضخم، آثار التضخم، وكذا تطور معدلات التضخم، أما المبحث الثاني تناولنا فيه دراسة وتحليل الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2016) سنتطرق في هذا المبحث إلى برامج الإنفاق العام في الجزائر، تصنيفات النفقات العامة، وتطور معدلات الإنفاق العام في الجزائر، واخيرا المبحث الثالث والذي جاء تحت عنوان علاقة الإنفاق العام بالتضخم.

المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 ـ 2016

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي عانى ولازال يعاني منها كل من الاقتصاد الجزائري على غرار معظم اقتصاديات الدول النامية الأخرى، وعليه فإن تحليل وتشخيص هذه الظاهرة في الدولة بغية معرفة أسبابها يعد أمرا معقد يصعب التحكم فيه؛ نظرا لتعقد الظاهرة وتعدد طرق المتبعة لقياسها، وصعوبة التحكم في الآثار الناجمة عنها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك لجئت الدولة إلى الهيئات الدولية من أجل الحد من هذه الظاهرة، حيث هذه الأخيرة فرضته عليه شروط من بينها اتباع طريقة لقياس معدل التضخم، لذا سوف نتعرض في هذا المبحث لدراسة أسباب التضخم في الجزائر ومختلف الآثار الناجمة عنه،

المطلب الأول: أسباب التضخم في الجزائر

تنوعت وتعددت أسباب ظهور التضخم في الجزائر فمهنا من اعتبر أن أسبابه داخلية ومن اعتبره خارجية وعلى أثر هذه الأسباب نتج عنه آثار مختلفة منها ما ارتبط بالاقتصاد ومنها ما ارتبط بأحوال الاجتماعية للمجتمع الجزائري والتي سنجيزها فيما يلي :

أولا: أسباب الداخلية لظاهرة التضخم في الجزائر:

لقد تعددت الأسباب الداخلية التي أدت إلى ظهور مشكلة التضخم في الجزائر والتي سوف نجيزها فيما يلي:

1.1- زيادة الطلب المحلي:

إن التطورات التي عرفتها الجزائر هي التي زادت من حجم الطلب لدى كل المؤسسات والعائلات، ويعتبر التوسع في الاستهلاك وأنماط الاستثمار المتعمدة في الجزائر من أهم العوامل المسئولة عن ارتفاع الأسعار في كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، حيث يشكل الأجراء وعائلاتهم الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات، فالأجور التي يتحصلون عليها تمثل عنصرا هاما في تحديد المستوى العام للطلب الكلي، والتي تكون لها تأثير مباشرا على ارتفاع المستوى العام للأسعار، نتيجة التأخير بين الزيادة في الطلب الفعلي على مستوى سوق السلع والخدمات وبين الجهاز الإنتاجي للطلب الزائد محليا وهو ما قد يتطلب فترات تأخير أخرى[1].

[1] – نوة بن يوسف، اثر التضخم على ميزان المدفوعات: دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة(1990.2012)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، ص36.

1- 2- ارتفاع التكاليف الإنتاجية:

إن من بين أهم الأسباب الرئيسية في ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية انخفاض مستوى الإنتاجية، وهذا ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع وخصوصا في الحالات التي لا يكون فيها قيود سعرية على المنتجات النهائية، حينما يكون بإمكان المنتج نقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار، وتشمل الإنتاجية كل العوامل المساهمة والعناصر المكونة للمخرجات النهائية وغير النهائية من السلع والخدمات. كما تعتبر تكلفة الاجور أيضا من بين أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف في الاقتصاد الجزائري، حيث أن هذا العنصر يشكل نسبة مرتفعة من رقم اعمال اغلب المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، بالإضافة إلى ذلك ارتفاع أن الأجور تعد جزاء من مكونات الدخل الوطني، بحيث أن أي محاولة للرفع منها يؤثر على تيار الإنفاق الذي يشجع على بروز اتجاهات تضخمية جديدة. " حيث أنها تتراوح بين 40% و90% من تكاليف الإنتاج التي تتحملها المؤسسات. وبالإضافة إلى ذلك الزيادات التي حدثت في تكاليف المواد الأولية، المنتجات نصف المصنعة باعتبارها مواد تعتمد على الاستيراد، ونتيجة للتخفيض الذي يحدث في سعر صرف الدينار والتقلبات في الأسواق الدولية، فقد اتجهت تكاليف هذه المواد إلى التضخم في الفواتير من أجل تغطية اخطار، وهذه الظاهرة تفرضها تلك الدول التي نستورد منها هذه المواد بسبب تدهور احتياطاتنا من العملة الصعبة، وكذا تدهور وسائل الإنتاج والعجز في قطع الغيار والانقطاع في تموين المخازن بالمواد الأولية.[1]

1-3- الأسباب النقدية:

تشكل النقود في كثير من الحالات وسيلة لتعديل وتغذية الاقتصاد، لكن قد تتسبب في ظهور أزمات جد صعبة كما يوضحpierre berger في كتابة: "تعتبر النقود كأكسجين للحياة تقوم بحرق البنية الاقتصادية إذا تم اصدار الفائض منها، وهي عنصر التوسع الاقتصادية، وفي نفس الوقت تسبب أيضا التذبذبات إذا تمت عملية الإصدار بسهولة كبيرة[2].

1-3-1- تطور الكتلة النقدية :

لقد كان من أهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات النقدية الدولية هو التحكم في نمو التوسع النقدي والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة

[1]- نوة بن يوسف، مرجع سابق، ص37.
[2]- المرجع نفسه، ص37.

النقدية بعد انتهاء هاته البرامج بوتيرة تختلف حسب عامل الزمن، وعامل مكونات الكتلة النقدية حيث ازدادت هذه الأخيرة بشكل متسارع بين سنة 2000 و2016، ويعود تفسير ذلك إلى عدة عوامل أساس هي:

– تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي اقره رئيس الجمهورية في أفريل 2001، حيث خصص له حوالي 520مليار ما يعادل 7ملايير دولار لمدة متوسطة تمتد من 2001 إلى 2004،ليصبح في نهاية الفترة 1.216 مليار دج أي ما يعادل 16 مليار دولار أمريكي بعد اضافة مشاريع جديدة له واجراء تقييمات لمشاريع سابقة.

– المخطط الخماسي الأول 2005ـ 2009: ويسمى البرنامج التكميلي لدعم النمو: خصصت له مبالغ مالية أولية بمقدار 8.705 مليار دج أي 114 مليار دولار أمريكي بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

– المخطط الخماسي الثاني 2010ـ 2014: ويسمى برنامج توطيد النمو الاقتصادي، خصصت له مبالغ مالية اجمالية قدرها 21.214 مليار دج ما يعادل 276 مليار دولار أمريكي.

ويدخل هذا البرنامج ضمن سياسة الإقلاع الاقتصادي وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، وتدارك التأخر في التنمية التي سببته الازمة الأمنية خلال فترة التسعينات التي شهدت ركودا في جميع المجالات، والجدول التالي يوضح تطور الكتلة النقدية والتي بدورها تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم في الجزائر

الجدول رقم (2–1): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001–2015

السنوات	الكتلة النقدية	نقود	أشباه النقود
2001	2473,5	1238,5	123,5
2002	2901,5	1416,3	1485,2
2003	3299,5	1643,5	1656
2004	3644،4	2165،7	1478،7
2005	4070,4	2437,8	1632,9
2006	4827,6	3177,8	1649,8
2007	5994,6	4233,6	1761
2008	6956	4964,9	1991

2228,9	4949,8	7178,7	**2009**
2524,3	5638,5	8162,8	**2010**
2787,5	7141,7	9929,2	**2011**
3333,6	7681,5	11015,1	**2012**
3691,7	8249,8	11941,5	**2013**
4083,7	9603	13686,8	**2014**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، أعداد مختلفة.

ولمزيد من التفاصيل نقوم بعرض معطيات الجدول لسابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015

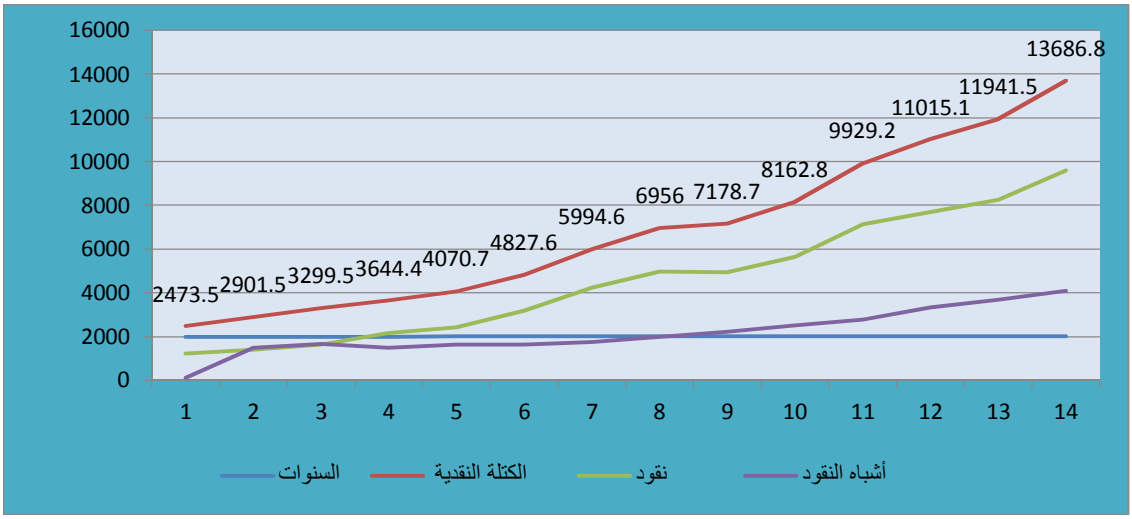

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وبرنامج excel.

نلاحظ من خلال الجدول(01) والشكل رقم(01) ان تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 ازداد بقيمة 11324.4 مليار دج، حيث وصل سنة 2001 الى 2473.5 مليار دج و 3644.4 مليار دج سنة 2004 وهذا بسبب برنامج الانعاش الاقتصادي الذي ادى الى زيادة النقود من 1238.5 مليار دج سنة 2001 الى 2165.7 مليار دج سنة 2004، اما اشبه النقود(ودائع بنكية الصكوك البريدية وسندات الخزينة العامة)، فقد ارتفعت من 1235 مليار دج سنة 2001 الى مليار دج 1478.7 سنة 2004، حيث شهدت الفترة 2009 نمو منخفض للكتلة النقدية قدر ب 7178.7 مليار دج وترجع في قيمة النقود ب 15.1 مليار دج وزيادة في اشباه

النقود ب 237.9 مليار دج مقارنة بسنة 2008 التي قدرت فيها قيمة الكتلة النقدية 6956 مليار دج وهذا بسبب الاوضاع الاقتصادية الخارجية التي عرفها العالم خلال سنة 2008، اما الفترة الممتدة من 2010 الى 2014 ارتفاع الكتلة النقدية من 8162.8 مليار دج سنة 2010 الى 13686.8 مليار دج سنة 2014 وهذا بسبب برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي قامت به الجزائر، اما سنة 2015 فقد ارتفعت الكتلة النقدية بمقدار 111.1 مليار دج وهذا بسبب انخفاض اسعار البترول وقيام الدولة بتجميد بعض المشاريع.

1ـ 3ـ 2: زيادة النفقات العامة:

إن التطور الذي حدث في ميزانية الدولة، لعب دورا هاما في ظهور الضغوط التضخمية، حيث نجد أن عائدات المحروقات التي تشكل اكثر50% من الإيرادات العامة للخزينة، تستخدم في تمويل النفقات العامة على السلع والخدمات من خلال المداخيل الموزعة على الموظفين وباقي المستهلكين من التحويلات والاعلانات.[1]

1ـ4: توجيه الاستثمار الإجمالي لمشاريع غير إنتاجية :

خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة تركزت اغلب الاستثمارات في الجزائر على مشاريع ثانوية، حيث كانت اغلب الأموال الموجهة للاستثمار يستحوذ عليها قطاع المحروقات الذي له علاقة مباشرة بالسوق الخارجية، ويكون هذا على حساب المشاريع ذات الطبيعة القاعدية او الإنتاجية على العموم، التي كانت الأموال الموجهة اليها لا تزيد عن الثلث المجمل الإنفاق المحلي في الاقتصاد الوطني.

ثانيا: الأسباب الخارجية لظاهرة التضخم في الجزائر:

إن انفتاح العالمي للاقتصاد الجزائري على اقتصاديات الدول الأخرى جعلها تستقطب التضخم المستورد بواسطة الواردات التي تدخل البلد.

2- 1- التضخم المستورد

ارتكز الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادا عاما بمفهومه الواسع على توزيع مداخيل مرتفعة على افراد المجتمع نتيجة ارتفاع إيرادات الصادرات مقابل عرض منخفض، الامر الذي أدى إلى حدوث اختلال في التوازن بين العرض والطلب وما ترتب عن ذلك من زيادة حجم الواردات للتقليل من الفجوة بينهما، غير أن ارتفاع أسعار الواردات الخاصة بالمواد الأولية، الوسيطة وكذا التجهيزية أدى إلى زيادة التكاليف الإنتاجية لمؤسسات الدولة. ينشا التضخم المستورد من

[1]- نوة بن يوسف، مرجع سابق، ص39.

ارتفاع في أسعار الواردات التي تأثر على الأسعار المحلية بالإضافة إلى هيكل وطبيعة الواردات التي تعكس درجة التبعية إلى الخارج فطبيعة التركيب الهيكلي للواردات من حيث كونها استهلاكية وسيطة او استثمارية او غذائية تلعب دورا كبيرا في تحديد درجة وكيفية التأثير بالتضخم المستورد فإذا غلب على هذه الواردات أنواع السلع الاستهلاكية غير الضرورية فإن ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية يجعل من السهل الضغط او التقليل من حجمها بسبب مرونتها المنخفضة، أما إذا طغت السلع التجهيزية والوسيطية الموجهة للعملية الإنتاجية على الواردات فإن الأثر الذي يحدثه ارتفاع أسعارها على الأسعار في السوق المحلية يتمثل في ارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل غير مباشر ويأخذ وقتا يسمح للسلطات باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة النتائج المترتبة عن هذا الارتفاع.[1]

المطلب الثاني: آثار التضخم في الجزائر

إن التضخم يعتبر نتيجة حتمية للصراع الدائم بين مختلف الطبقات الاجتماعية من أجل المحافظة على كيانها كمحاولة المحاولة على القدرة الشرائية من طرف العائلات مثلا، وفي هذا الصراع فإن وسائل الدفاع تختلف بين هذا وذاك حسب إمكانيات كل مجموعة ودرجة تأثير التضخم عليها. لهذا نجد أن كل الشعوب تحاول محاربة هذه الظاهرة لما لها من آثار وخيمة على الاقتصاد والتنمية.

1- الآثار الاقتصادية للتضخم في الجزائر:

من بين الآثار الاقتصادية للتضخم والتي مست الاقتصاد الجزائري ما يلي:

1-1- آثار التضخم على الميزانية العامة:

تظهر آثار التضخم على الميزانية العامة للدولة والتي تتكون من طرفين اساسين يتمثل الطرف الأول من المدخلات(recettes) والطرف الثاني في المخرجات (dépenses)

1-1-1- المدخلات: تعتمد موارد ميزانية الجزائر على مصدرين أساسيين يتمثل الأول في قطاع المحروقات حيث تقوم الدولة بتحديد سعر مرجعي للوحدة (برميل للبترول، متر مكعب للغاز) بالاستناد إلى جملة من المعطيات الاقتصادية ففي حالة تدني الأسعار في السوق إلى ما دون السعر المرجعي تصبح الدول في انكماش اقتصادي أما في حالة ارتفاع الأسعار عن السعر المرجعي فإنه يصبح هناك فائض في الميزانية. أما المصدر الثاني فيتمثل في الموارد الجبائية بما فيها الضريبة على رقم الاعمال والتي تكون اكبر حصة في هذا المصدر.

[1] – عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية :دراسة حالة الجزائر 1990ـ 2009، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، الجزائر 2011ـ 2012، ص137.

1-1-2- بالنسبة للمخرجات: هناك مجموعة من نفقات الدولة تأثرت بظاهرة التضخم، ويتعلق الامر بالتدخلات العمومية في الحركات الاقتصادية، خاصة دعم الأسعار على السلع الواسعة الاستهلاك والتي يمكن القول أنها اورثت التضخم في الاقتصاد الجزائري.

1-2- أثر التضخم على الاستهلاك:

الجزائر في السنوات الأخيرة عانت من ظاهرة الندرة لبعض السلع والخدمات على مستوى السوق مما أدى إلى توليد لدى المستهلك نوع من الخوف من عدم الحصول على بعض السلع وعندها يقوم بالاقتناء الإضافي لهذه السلع ونتيجة لذلك حدث ارتفاع في الأسعار تبرره الندرة من جهة والطلب المتزايد من جهة أخرى حيث أصبحت هذه السلع تأخذ اكثر من النفقات المخصصة للاستهلاك من طرف العائلات حوالي% 55.2.

1-3- أثر التضخم على التجارة الخارجية:

أدى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا الجزائرية بسبب قلتها وكذلك اعتمادها على الموارد الأولية المستوردة التي تؤدي إلى زيادة التكلفة إلى انخفاض تنافسيتها في أسواقها الخارجية مما يعني تراجع حجم صادرات في البلد المعني كما يؤدي انخفاض أسعار السلع المستوردة نسبة إلى نظرياتها المحلية التي ارتفعت أسعارها إلى ازدياد حجم الاستيراد مما يعني زيادة الاعتماد على الخارج واختلال ما يسمى بالميزان التجاري للبلاد مما يؤدي إلى زيادة الاستيراد والاحجام على السلع المحلية وتراجع حجم الإنتاج المحلي وتعطيل جزء كبير من الطاقة الإنتاجية وقوة العمال في البلاد وظهور البطالة.

1-4- أثر التضخم على الادخار:

يقوم المدخرون والاعوان الاقتصاديون بعد حدوث التغيرات التي تطرا على الأسعار وزيادة معدلات التضخم بتبديل مدخراتهم التي كانت في البنوك في شكل ودائع إلى عقارات او ذهب لأنهم يرون أنه تحفظ على قيمة مدخراتهم في المستقبل احسن من النقود

2- آثار الاجتماعية للتضخم في الجزائر:

نجم عن ظاهرة التضخم في الجزائر عدة آثار مست اخلاقيات المجتمع ومن بينها تفشي الرشوة والبيروقراطية كما أدت إلى هروب الكفاءات.

2.1ـ هجرة الادمغة الجزائرية إلى الخارج:

إن عدم مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لمتطلبات العيش، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية في النصف الأول من العقد الأخير للقرن الماضي، كانت من أهم الأسباب التي دفعت الكثير من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل في الخارج، حيث فقدت الجامعات الجزائرية ما يزيد عن الفي أستاذ اتجهوا إلى الدول الغربية أو إلى بعض دول الخليج التي توفر مستويات مغرية من الرواتب. لم تقتصر الخسارة فقط على قطاع الجامعات بل شملت اغلب قطاعات الوظيف العمومي وبعض الشركات التابعة للقطاع العام حيث ظهرت موجة شديدة من هروب المهندسين والتقنيين الماهرين في بعض التخصصات ذات التكنولوجيا العالية باتجاه كندا وغيرها من الدول الغربية المعروفة بحاجاتها لهذه الإطارات.

2.1ـ تفشي ظواهر البيروقراطية والرشوة في الإدارات:

إن من اخطر الصور الرهيبة التي احدثتها الضغوط التضخمية وما صاحبها من إعادة توزيع غير عادل للدخول، وتدهور في مستوى معيشة فئات عريضة من الشرائح الجزائرية، هي تلك التصرفات والعادات الجديدة والخطيرة التي تفشت في المجتمع وخاصة لدى شرائح التي احست بتغيير المفاهيم والقيم الاجتماعية، مثل الرشوة، الفساد الإداري وكل صور البيروقراطية والمحسوبية، إذ عمت هذه التصرفات كل الإدارات في كل القطاعات وخاصة العمومية منها، وأصبحت الملجأ الوحيد لأصحاب الدخول الثابتة لتعويض الانخفاض الحاد في دخولهم الحقيقة، كنتيجة لإعادة توزيع الدخل الوطني، انه لا يخفى على احد حجم الضرر الذي تحدثه هاته العاهات التسيرية على المجتمع الجزائري، خاصة على افراد الطبقة الضعيفة الذين يدفعون دائما الثمن لمثل هذه المشاكل[1].

[1]- رشيدة حسيس، معدل التضخم في الجزائر بين النظري والواقع 2001ـ 2016، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2016، ص ص 72ـ 74.

المطلب الثالث : تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000– 2016)

يعتبر التضخم مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار، فأسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل ان أسبابه هيكلية ومؤسساتية كذلك، حيث أنه ومع اصدار قانون النقد والقرض 10/90 ودخوله حيز التطبيق ابتدأ من سنة 1990، بدا اعتبار الأسعار متغيرا أساسيا في الاقتصاد وذلك باتباع أسلوب التحرير التدريجي للتضخم المكبوت.[1]

حيث تميزت الفترة 2001ـ2016 بارتفاع أسعار المحروقات ودخول الاقتصاد في وضعية مالية حرجة، مما مكن من التخلص من عبئ المديونية والتحكم التدريجي في ظاهرة التضخم بواسطة سياسة نقدية أساسها التدخل المباشر لاحتواء الظاهرة، ويمكن تتبع تطور معدلات التضخم خلال فترة الدراسة من 2000إلى غاية2016 من خلال الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم(2–2) : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000ـ 2016)

السنوات	معدلات التضخم%
2000	0,339
2001	4.225
2002	1.418
2003	4.268
2004	3.961
2005	1.382
2006	2.314
2007	3.673
2008	4.862
2009	5.734
2010	3.913
2011	4.521
2012	8.894
2013	3.253

[1]- عصام لوشان، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي :دراسة حالة الجزائر1990ـ2010، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2013،ص135.

2.916	**2014**
4.784	**2015**
6.397	**2016**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات من البنك الدولي.

ولمزيد من التفاصيل نقوم بعرض معطيات الجدول لسابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016

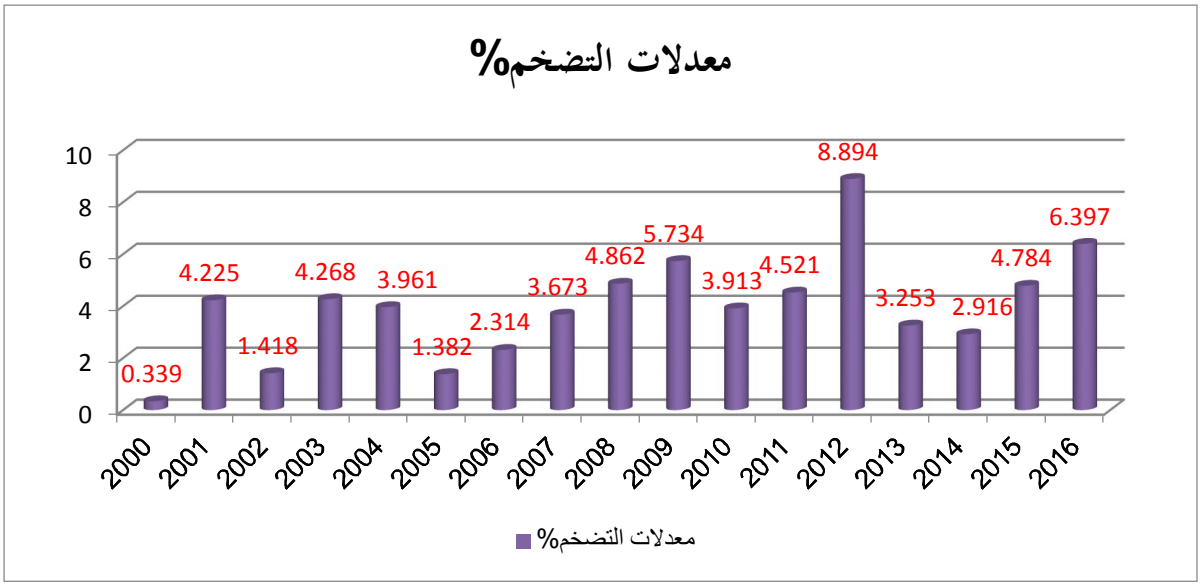

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وبرنامج excel.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم(02) نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري شهد تذبذب في تطور معدلات التضخم، ويلاحظ هذا من خلال الجدول والشكل السابقين، ويمكن تقسيم أهم التطورات إلى ثلاث فترات كالاتي:

الفترة (2000-2004): عرف التضخم خلال هذه الفترة انخفاض ملحوظ حيث قدرة نسبته 0,339% سنة 2000 وبهذه النسبة أصبحت الجزائر من الدول الأكثر أهمية وحتى إن كان يجب بذل المزيد من المجهودات حتى تصبح الجزائر من الدول ذات التضخم المنعدم، لكن هذه النسبة من التضخم لم تستمر سرعان ما عاد التضخم حيث ارتفع التضخم إلى معدل4,22%سنة 2001، ثم تراجع من جديد ليصل إلى 1,41 سنة 2002، ثم اخذ معدلات متزايدة من4,26 سنة 2003، ثم 3,96 سنة 2004، وتعود هذه النتائج إلى استمرار السيولة المفرطة للسوق النقدية بالإضافة إلى حركة هيكل الطلب على العملة لوسائل الدفع الفورية.

الفترة (2005ـ 2009) : خلال هذه الفترة تراجعت معدلات التضخم إلى معدل 1,38 سنة 2005، وهذا يعود إلى تراجع التحكم في السيولة الاقتصادية ثم تستمر إلى معدل 2,31 سنة2006 وتستمر أيضا في السنوات 2007 ـ 2008 إلى المعدل 3,67 و 4,83 على التوالي وهذه النتائج تعود إلى استمرار السيولة المفرطة في السوق، ثم تزداد بمعدل 5,73 سنة 2009، وهذا يعود إلى توسع في الإنفاق وهذا من خلال الأجور و الرواتب.

الفترة (2010ـ 2016) : عرف معدل التضخم انخفاضا إلى 3,91 في سنة 2010 نتيجة التباطؤ الملحوظ في وتيرة ارتفاع الأسعار المسجلة بالنسبة للمنتجات الفلاحية، وأن النسبة في سنة 2011 ارتفعت بنسبة 4,52، ثم ارتفعت إلى اعلى مستوى سنة 2012 بنسبة 8,89 بالنسبة إلى السنوات الحالية، وهذا مؤشر خطير جدا على الاستقرار النقدي، كمل له دلالة على ضعف التنمية الاقتصادية من منظور انخفاض القوة الشرائية، وعرف معدل التضخم تباطؤ في 2013بنسبة 3,25 ليواصل تباطؤه سنة 2014 بنسبة 2,91 وهي اقل نسبة بالنسبة إلى السنوات الأخيرة، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي خاصة في هذه الظروف المتميزة بانخفاض في إيرادات الميزانية المتزامن مع انخفاض في أسعار البترول .

المبحث الثاني: دراسة النفقات العامة في الجزائر(2000ـ2016)

تمهيد: يتوافر الاقتصاد الجزائري على موارد مادية وبشرية معتبرة، ونتيجة للانفراج المالي الذي يتحقق بفضل اسعار النفط بداية من الالفية الثالثة شرعت الجزائر منذ سنة 2001 باتباع سياسة مالية ترتكز على التوسع في الانفاق العام، تجسدت بالخصوص في كل من مخطط الانعاش الاقتصادي في الفترة 2001-2004 وبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة مابين 2005 -2009 والبرنامج الخماسي مابين 2010 – 2014، حيث جاءت هذه السياسة بعد فترة صعبة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: البرامج التنموية لسياسة الإنفاق العام

أولا: برنامج الإنعاش الاقتصادي

بعد الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها السلطات الجزائرية قبل سنة2000، والتي افرزت العديد من النتائج المتعلقة بالاقتصاد الجزائري خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الخاص، فإنه تم البدء في تحضير الاقتصاد الوطني في الدخول إلى مرحلة جديدة وذلك باعتماد استراتيجية تستهدف تعزيز البنية التحتية للاقتصاد، وقد نجم عن ذلك اتباع سياسة مالية توسعية من خلال الإنفاق العام الهام الذي قامت به السلطات الجزائرية، وقد كانت البداية بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي جاء عقب ركود اقتصادي دام اكثر من 15سنة جراء الازمة الاقتصادية التي اصابت الاقتصاد الجزائري شكلا ومضمونا، وذلك مع بداية المنتصف الثاني من عقد الثمانينات بمجموعة من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية.

1ـ الدوافع الاقتصادية لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي:

بالنظر إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي، نسجل تحسن متزايد وملحوظ على مستوى التوازنات المالية الخارجية، والمتمثلة في فائض الميزان التجاري لسنة2000 وكذا انخفاض معدل الدين الخارجي ال 19,8% سنة 2000 مقابل 47,5% سنة 1998، ونفس الشيء فيما يتعلق بالتوازنات المالية الداخلية والتي يعكسها القسم المخصص للادخار من الميزانية العامة للدولة، وكذا الفائض المسجل من طرف الخزينة العمومية اضافة إلى التحكم في الوضعية النقدية التي أدت إلى استقرار معدل التضخم عند 1% خلال السنوات التي سبقت اعتماد برامج دعم النمو الاقتصادي.

وتميزت الوضعية الاقتصادية والمالية للبلاد قبل الشروع في أولى برامج دعم النمو الاقتصادي(برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي) بالمؤشرات الاتية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري قبل برنامج الإنعاش الاقتصادي

السنوات	1999	2000	2001
نمو نسبة %pip	3,2	2,2	2,1
حجم البطالة%	29	29	28
رصيد ميزان المدفوعات	2,38_	7,57	6,19
احتياطي الصرف مليار	4,4	11,9	18,0
حجم المديونية مليار	28,315	25,261	22,571
سعر البرميل من البترول	17,8	28,5	24,3
معدل التضخم	2,6	0,3	4,2

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2002.

نلاحظ من خلال الجدول تذبذب الموجود على اهم المؤشرات الكلية، خاصة الارتفاع الكبير في معدلات البطالة والتي وصلت 29%،بسبب الضغوط التي مارسها صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بتسريح العمال وخصخصة القطاع العام، كذلك ضعف كبير للنمو الاقتصادي الذي يعتبر العجلة المحركة للاقتصاد.

مقابل هذه التوازنات الاقتصادية الكلية والملاءة المالية للدولة، فإن الوضعية الاجتماعية ومستوى معيشة السكان لا تعكس بالضرورة تناسب هذه الارقام مع واقع المواطنين ومعاناتهم المترتبة عن التحولات والاصلاحات المتتالية التي انتهجتها الدولة، حيث ان غلق ازيد من 900 مؤسسة اقتصادية ترتب عنها تسريح الاف العمال وادى الى تقليص الفئة العاملة في القطاع العمومي لتصل الى 320000 (او ما يعادل 40%)، بالإضافة الى المؤشرات الاقتصادية فإن الوضعية الامنية التي عرفتها الجزائر انجرت عنها ازمة اجتماعية عميقة خلفة ما يقارب 200000 الف ضحية واكثر من 30 مليار دولار من الخراب والتدمير، ولم تلقى الجزائر من استثمارات اجنبية في الفترة الممتدة سوى 60 مليون دولار امريكي خارج المحروقات، بينما تلقت تونس خلال نفس الفترة 3 مليار دولار، وتلقى المغرب 20.8 مليار دولار. وسجلت الجزائر خلال عام 1999 حجما شاملا من الاستثمارات قدره 530 مليار دولار من بينها 500 في مجال المحروقات والبقية في قطاع الصيدلة.

2ـ أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي: يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- ✓ تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

- ✓ فك العزلة عن المناطق النائية.
- ✓ تطوير المنشآت الصحية.
- ✓ تحسين ظروف التمدرس للتلاميذ.
- ✓ تطوير المنشآت والمرافق الجوارية.
- ✓ توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية.
- ✓ توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة .
- ✓ تنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيض من التبعية بالاعتماد على اصلاح الاراضي في الجنوب.

3ـ مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي: إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يتمثل في سياسة عمومية ذات طابع إنفاقي بحت، وقد تمحورت هذه الأخيرة حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وستجد هذه الاعمال دعمها في جملة من التدابير الخاصة بإصلاح الهيئات ودعم المؤسسات، مقومات هذا البرنامج ورخصه موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(2–4): مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 ـ 2004

البرامج	2001	2002	2003	2004	2004–2001	المجموع
دعم الاصلاحات	6	11	13	15	45	8,6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12,4
التنمية المحلية	32.4	42.9	3.9	3	114.2	21,7
الاشغال الكبرى	93	77.8	37.6	2	210.4	40,1
الموارد البشرية	39.4	29.6	17.4	3.5	90.2	17,2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، ص 123.

ولمزيد من التفاصيل نقوم بعرض معطيات الجدول لسابق في الشكل التالي:

الشكل رقم(2-3):مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 ـ 2004

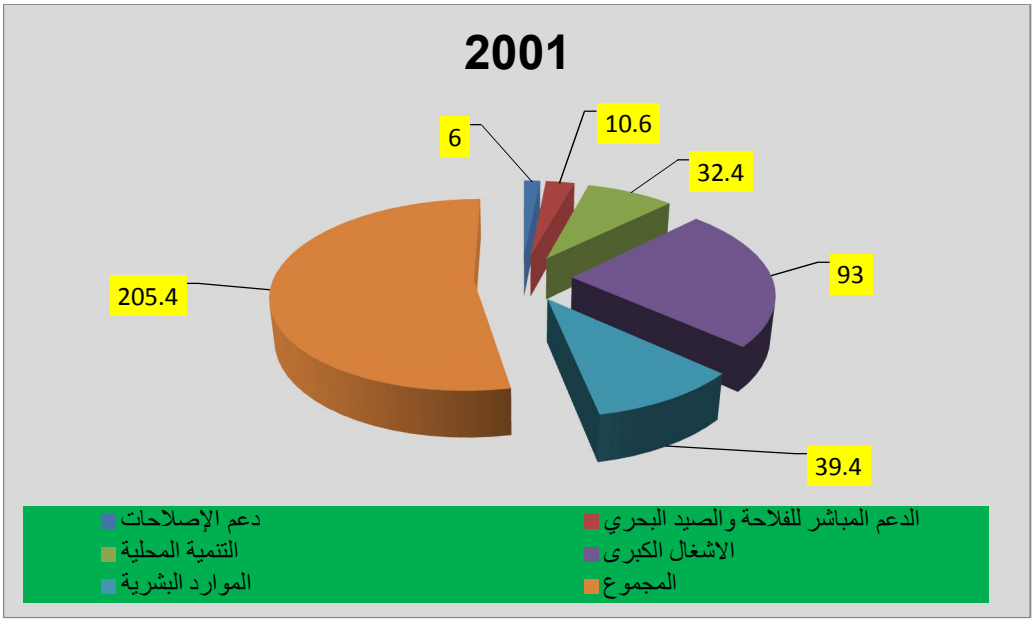

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم(04) وبرنامج excel.

ما يتم ملاحظته حول مخصصات البرنامج فإن المخصصات الاستثمارية هي:

- ✓ فيما يخص دعم الاصلاحات الاقتصادية فقد خصص له مبلغ 45 مليار دينار جزائري اي بنسبة تقدر بـ 8,6% خلال فترة تطبيق البرنامج، فالحكومة قد جندت موارد مالية من أجل انجاز البرنامج وبأقل التكاليف والحصول على نتائج مرضية، فيتوجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة.
- ✓ الحكومة لم تغفل عن جانب التمية المحلية، فهي اخذت حصتها بعد قطاع الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية بقيمة تقدر ب 1142,2 مليار دينار جزائري خلال مدة البرنامج، فالحكومة تسعى إلى تحقيق التوازنات المحلية الجهوية بغرض الرفع من رفاهية المواطنين وذلك بتحسن مستواهم المعيشي.
- ✓ أما فيما يخص الموارد البشرية فقد خصصت لها 90,2 مليار دج، وذلك سعيا من الحكومة للاستثمار في رأس المال البشري وذلك من خلال تكوين الاطارات بوضع الدوارات التكوينية والبعثات العلمية وغيرها.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو:

بسبب التحسن المستمر للتوازنات الكلية كنتيجة لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبفضل ارتفاع اسعار البترول في السوق العالمي وتحسن الوضعية المالية لخزينة الدولة وما نتج عنها من زيادة تراكم احتياطات الصرف ونظرا للتفاؤل الحاصل في مؤشرات الاداء الاقتصادي والاجتماعي مستقبلا فإن الحكومة اقرت برنامجا جديدا تكميليا هدفت من خلاله إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال برامج تحديث وتوسيع الخدمات التي تمس بصورة مباشرة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل او المعدومة، وذلك من أجل اشراكهم في الإنتاج وتحسين إنتاجيتهم بتطوير رأسمالهم البشري بمشاريع الصحة والتكوين والتعليم والتدريب والتمكن من استخدام التكنولوجيات الحديثة، حتى لا تبقى تلك الفئة عائقا أمام الطريق الطويل للنمو، والعمل على رفع معدلاته.

1- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو: يهدف البرنامج إلى تحقيق جملة من الاهداف والتي يمكن أن نوضحها كما يلي:

- ✓ استكمال الاطار التحفيزي والاستثمار: ويكون ذلك عن طريق اصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني او الاجنبي.
- ✓ مواكبة تكييف الاداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الامر بتأهيل اداة الإنتاج او بالإصلاح المالي او البنكي.
- ✓ تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.
- ✓ تحسين مستوى معيشة الافراد وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الافراد، سواء كان الجانب التعليمي او الصحي او الامني.
- ✓ تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: وذلك راجع للدور الذي تلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في النشاط الاقتصادي، فالموارد البشرية تعد من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، فعملية تطويرها المتواصل يجنب الندرة فيها عن طريق رفع وترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لعا دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

2- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2000 - 2016): تميز البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي تطور واضح فيما يتعلق بالجانب المالي، وقد تمحور هذا الاخير حول كما يلي:

الجدول رقم (2-5): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

القطاعات	المبالغ المالية	النسبة%
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5
تطوير المنشآت الاساسية	1703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	08
تطوير الخدمات العمومية	203,9	04,5
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	01,1
المجموع	4202,7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 02، من على الموقع www.premierministre.gov.dz يوم12-05-2019 الساعة 13:45.

ولمزيد من التفاصيل نقوم بعرض معطيات الجدول لسابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-4): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

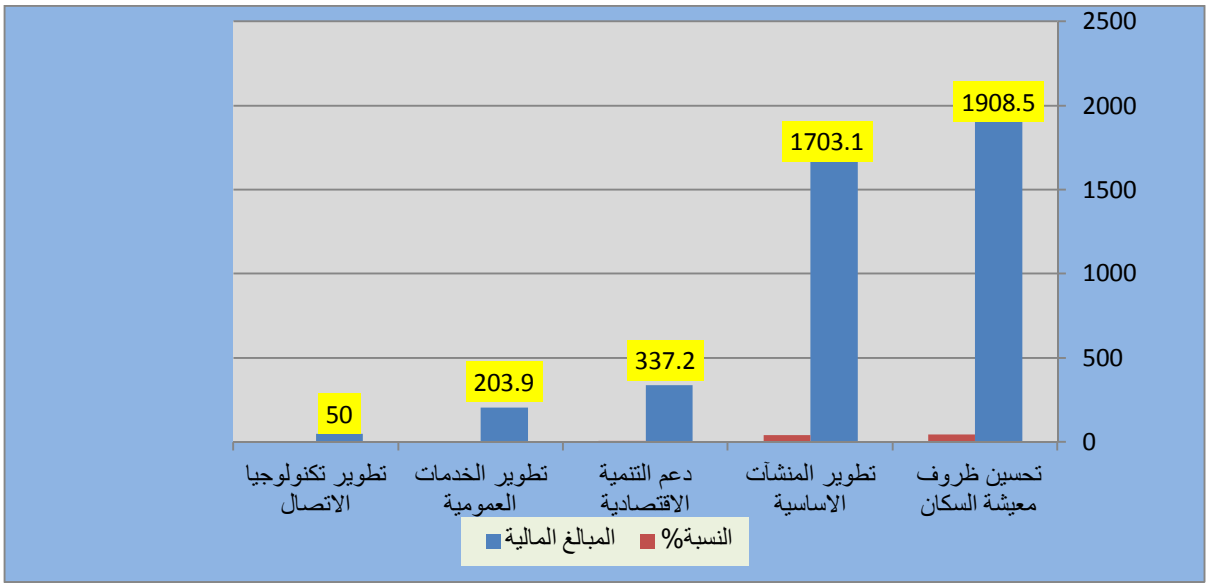

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم(04) وبرنامج excel.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة كبيرة من البرنامج موجهة إلى تحسين الاطار المعيشي للسكان وتحسين التنمية البشرية، من خلال تمويل هياكل وتجهيزات متعلقة بقطاع التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي،

القطاع الصحي وقطاع الاسكان والتهيئة الحضرية، كذلك دعم التنمية الاقتصادية متمثلا بالخصوص في دعم قطاع الفلاحة والتنمية الريفية.

نستنتج أن البرنامج التكميلي لدعم النمو قد سار على نفس منحنى برنامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك لاستكمال المشاريع المقترحة في البرنامج السابق.

3ـ **تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005ـ2009)**: حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي نوضحها في التالي:

- ✓ اتسم النمو الاقتصادي خلال فترة البرنامج بالانخفاض وذلك راجع إلى تراجع اسعار المحروقات بسبب نقص الطلب العالمي على المحروقات نتيجة الازمة المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي.
- ✓ ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17,7% سنة 2004 إلى 10,3% سنة2009.
- ✓ تم الكشف عام 2008 على عمليات اعادة تقييم المشاريع المتعمدة في برنامج دعم النمو وتأخر في انجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار .
- ✓ غياب استراتيجية واضحة وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية.
- ✓ استحواذ الشركات الاجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية وتهميش الشركات الوطنية.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010 ـ 2016):

يندرج هذا البرنامج ضمن سياسة اعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات بعد البرنامج الثالث في الالفية الجديدة واستمرار لمصطلح الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، لذلك تم اطلاق مصطلح التنمية وهناك من يسميه برنامج دعم وتوطيد النمو الاقتصادي.

1- **أهداف وخصائص برنامج توطيد النمو الاقتصادي** : يهدف البرنامج الخماسي للتنمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- ✓ القضاء على البطالة في الاقتصاد الوطني من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل.
- ✓ تحسين المستوى الصحي للسكان واعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي.

- ✓ الاستمرار في توسيع قاعدة السكن واعادة الاعتبار للنسيج العمراني.
- ✓ المواصلة في تحسين الخدمات العامة.
- ✓ النهوض بالتكنولوجيا الجديدة ودعم وتطوير البحث العلمي.
- ✓ تطوير مناخ الاستثمار وذلك من خلال تحسين اطار الاستثمار ومحيطه.
- ✓ تطوير المحيط الاداري والقانوني والقضائي للمؤسسة.
- ✓ تحسين المحيط المالي للمؤسسة.
- ✓ تثمين الموارد الطاقويه والمنجمية.

2- مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي: وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى برنامجين هامين:

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
- ✓ اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج اي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار مع التركيز على الجانب الاجتماعي، ويتعلق الامر بتحسين ظروف المعيشة اليومية للمواطن والقضاء على الفوارق الجهوية في مجال التنمية الاجتماعية مع تدعيم القاعدة الوطنية بمشاريع مولدة لمناصب الشغل وقيم مضافة بالنسبة للمؤسسات.

الجدول رقم(2-6): برنامج توطيد النمو الاقتصادي

القطاعات	المبالغ المالية مليار دج	النسب%
1. التنمية البشرية . التربية الوطنية والتعليم العالي ـ السكن والصحة والمياه . التضامن والشؤون الدينية ـ الرياضة والمجاهدين والتجارة	**10122**	**49,5**
2ـ المنشآت القاعدية الاساسية ـالاشعال العمومية: الطرقات، الموانئ، المطارات ـ تهيئة الاقليم: المدن الجديدة ـ النقل: السكك الحديدية، المحطات، المطارات	**6448**	**31,5**
3ـ تحسين وتكوير الخدمات العمومية:	**1666**	**8,16**

ـ العدالة، المالية، التجارة، العمل		
4. التنمية الاقتصادية ـ الفلاحة والصيد البحري ـ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ـ إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية	**1566**	**7,7**
5. الحد من البطالة	**360**	**1,8**
6. البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	**250**	**1,2**

المصدر: سعودي عبد الصمد، تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001 – 2014)، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016/2015، ص 240.

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن الحكومة الجزائرية ادخلت مفهوم جديد للبرامج وهو اعطاء اولوية لقطاع الموارد البشرية، وظهر ذلك جليا على حساب باقي الأنشطة الاخرى وذلك بنسبة بلغت 49,5% من اجمالي مخصصات البرنامج الخماسي، والتي قدرت بمبلغ مالي قدره6448 مليار دج، ويمثل ما حظي به القطاعين 81 وما تبقى من مخصصات البرنامج قد وزع بنسب متفاوتة بين كل من تحسين وتطوير الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية والخد من البطالة والبحث العلمي والتكنولوجيات على التوالي، إذن الحكومة في هذا البرنامج لم تهمل مجال البنية التحتية وواصلت في دعم هذا القطاع لما له من أهمية في دعم التنمية الاقتصادية وبعث النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: تصنيف النفقات العامة في الجزائر

يتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر استنادا إلى القانون 84ـ17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 الخاص بقوانين المالية إلى نوعين: نفقات التسيير ونفقات التجهيز "الاستثمار "

أولا: نفقات التسيير:

تعرف نفقات التسيير بأنها تلك النفقات المخصصة لسير النشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بإدارة نشاطات الدولة [1]، والتطبيق اللائق للمهام الجارية، وحسب المادة 24 من القانون رقم 84-17 تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب هي:[2]

[1]- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص251.

[2]– لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص ص 53-55.

أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات .

- ✓ تخصيصات السلطات العمومية: يحتوي هذا الباب على نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها (المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ...الخ)، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.
- ✓ النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتشمل مجموعة الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والأدوات .
- ✓ التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط التربوي والثقافي، النشاط الاقتصادي، والنشاط الاجتماعي المرتبط بالمساعدات وعمليات التضامن.

ثانيا: نفقات التجهيز:

هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار والذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي (PNB) وبالتالي ازدياد ثروة البلاد، وخلافا لنفقات التسيير التي توزع حسب الوزارات نجد نفقات التجهيز توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، مثل الزراعة، الصناعة، الاشغال والبناء، السياحة والنقل وحسب المادة 35 من القانون 84ـ17 توزع نفقات التجهيز على ثلاث أبواب هي[1]:

- ✓ استثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- ✓ اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة ؛
- ✓ النفقات الأخرى بالراس مال.

تجمع نفقات التجهيز في عناوين " أبواب "حسب القطاعات التي تقسم إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث تشمل القطاعات التالية: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، مباني ووسائل التجهيز.

[1]- هجيرة ديلمي، تأثير السياسة الميزانية على التضخم –إشارة لحالة الجزائر خلال الفترة (1988-2007)، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة ابو بكر بلقايد،تلمسان،2011،ص ص 19-20.

إن تقسيم ميزانية النفقات يخضع لقاعدة تخصيص الاعتمادات والتي معناها أن اعتماد البرلمان للنفقات لا يجوز أن يكون اجماليا بل يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الإنفاق العام، أي أنه لا يجوز أن يوافق البرلمان مثلا على تخصيص مبلغ 30مليون دينار لنفقات وزارة السكن تاركا للحكومة امر توزيع هذا المبلغ على أوجه إنفاق الوزارة المختلفة من مرتبات للموظفين ونفقات إدارة وصيانة مباني الوزارة واستثمارات في المشروعات التي تقوم بها وغير ذلك من الإنفاق، بل يتعين أن يوافق البرلمان على تخصيصي مبلغ معين لكل وجه من أوجه إنفاق الوزارة وبمقتضى هذه القاعدة لا يجوز للحكومة أن تنقل مبلغا اعتمده البرلمان للنفقات الواردة في باب معين للإنفاق على وجه آخر في باب آخر الا بعد الرجوع إلى البرلمان والحصول على موافقته، في حين يجوز للحكومة أن تنقل الاعتماد المخصص لبند من البنود الواردة في اعتماد باب ما للإنفاق على بند آخر وارد في نفس الباب.

المطلب الثالث: تطور وتحليل الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة(2000ـ 2016)

الجدول رقم(2–7): تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى2016

السنوات	الإنفاق العام
2000	1176
2001	1321
2002	1550.6
2003	1691.4
2004	1891.8
2005	2052
2006	2452.7
2007	3108.5
2008	4144
2009	4224.8
2010	4512.8
2011	8272
2012	7423
2013	6737.9
2014	6995.7
2015	7656.3
2016	7297.5

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر.

ولمزيد من التفاصيل نتطرق إلى الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-5): تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى2016

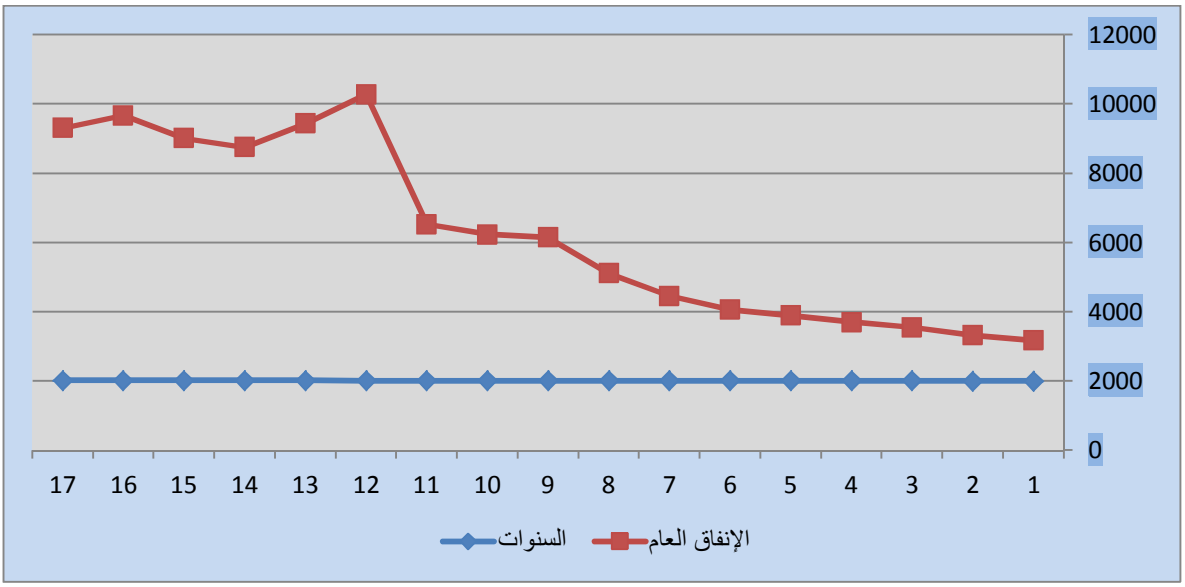

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (07) وبرنامج excel.

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ ما يلي:

- **تطور الإنفاق خلال الفترة (2000ـ 2004)**

ان ارتفاع أسعار البترول من سنة 2000 إلى سنة 2004 كان له الأثر الكبير في تسجيل فوائض مالية معتبرة مما شجع الدولة على التسديد المسبق للديون الخارجية مما زاد من نفقات التسيير وتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وما شهده من مراجعة للأجور والمنح والاعانات بالإضافة إلى فتح مناصب شغل جديدة مما رفع من وتيرة الإنفاق العام من1176 مليار دينار سنة 2000 إلى 1321 سنة 2001 بنسبة زيادة 12,32 وبلغ الإنفاق العام أكبر نسبة زيادة سنة2002 بنسبة زيادة 17,38 وذلك راجع إلى تكثيف مشاريع البنية التحتية وانتهاج سياسة إنفاقيه توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى التي ساهمت في تواصل ارتفاع النفقات لتصل إلى 1891,8 مليار دينار بنسبة زيادة 11,85%.

- **تطور الإنفاق خلال الفترة (2005ـ 2009)**

تواصل الدولة في مسعاها إلى تطوير الاقتصاد ببرنامج تكميلي لدعم النمو نظرا لتواصل ارتفاع أسعار البترول زادت معها نفقات التسيير وتزامنت هذه الزيادة بزيادة نفقات التجهيز، حيث نلاحظ استمرارية ارتفاع الإنفاق من 2052 مليار دينار سنة 2005 إلى 2452,7 مليار دينار سنة 2006 ليواصل الارتفاع إلىأن يبلغ 4512,8 مليار دينار سنة 2010.

- **تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2010ـ 2016)**

عرفت هذه المرحلة تواصل برامج الدولة من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي لكن بسبب التذبذبات التي حصلت في سوق البترول وعودة انخفاض الأسعار مما أوقع الميزانية في حالة عجز أمام تدني مداخيلها مقارنة بنفقاتها العامة، حيث بلغ الإنفاق العام سنة 2011 ما يقارب 8272 مليار دينار جزائري أي بزياد تساوي 83% وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع الإيرادات بشكل كبير حيث بلغت 55 مليار دينار جزائري ثم انخفاض في نفقات الميزانية إلى 7423 مليار دينار جزائري سنة 2012 ، بعدها نلاحظ ارتفاع الإنفاق العام إلى 6995,7 مليار دينار جزائري سنة 2014 واستمرار الارتفاع لتبلغ 7656,3 مليار دينار جزائري سنة 2015 وذلك راجع إلى انتعاش أسعار البترول.

المبحث الثالث: علاقة الإنفاق العام بالتضخم

المطلب الأول: أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر

يتفاوت اثر الإنفاق العام على الأسعار بتفاوت مستويات النشاط الاقتصادي الكلي في المجتمع والملاحظ بصفة عامة ان زيادة الإنفاق العام خلال فترات الهبوط في مستوى النشاط الاقتصادي يكون اثرها ضعيفا على الأسعار بعكس الحال في فترات الرواج الاقتصادي، ولعل هذا التفاوت هو السبب الرئيسي لإبداء النصح بزيادة الإنفاق العام في فترات الهبوط او الكساد والدعوة إلى خفض الإنفاق في فترات الرواج والانتعاش.

يؤدي توجه الإنفاق العام لزيادة الاستثمار إلى تغيرات هيكل الأسعار تختلف عما إذا وجه الإنفاق العام لزيادة الاستهلاك، فالإنفاق الذي يعمل على زيادة وسائل الإنتاج كالاستثمار في تنمية القوى الكهربائية مثلا يؤدي إلى هبوط في أسعار الإنتاج ويرجع ذلك إلى زيادة عرض الإنتاج على الطلب القائم فيحدث التوازن عند مستوى من الأسعار اقل نسبيا من المستوى السابق، أما الإنفاق الحكومي الذي يعمل على زيادة الاستهلاك فإنه يؤدي إلى رفع أسعار المنتجات نتيجة لتوسع الطلب عليها، ومن الواضح أن هذه الزيادة النسبة في أسعار بعض المنتجات قد تأخذ في الهبوط إذا ما حفز ارتفاع الأسعار بعض المنتجين على التوسع في الإنتاج.

هناك بعض المواد تنتاب أسعارها تقلبات حادة، ولا شك أن قيام الحكومة بشراء هذه الخامات في فترة زيادة الكمية المنتجة منها أي في فترة صعوبة تصريفها وجعلها متوفرة عند الحاجة اليها يساعد على استقرار أسعار هذه المواد.

كما أن الحكومات تحاول توجيه اتفاقها بطريقة تحول دون ارتفاع الأسعار، فقد تقبل الحكومات على منح اعانات للمنجين رغبة في إبقاء السعر ثابتا بالنسبة للمستهلكين، فهي تضمن سعرا مجزيا للمنتج بمنحه الإعانات وفي نفس الوقت تبقي على الأسعار ثابتة بالنسبة للمستهلكين[1]، والجدول الموالي يوضح ذلك:

[1]- هجيرة ديلمي، مرجع سابق، ص 77- 78.

الجدول رقم(2-8):تأثير الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	الإنفاق العام	التضخم	M1	M2
2000	1178.122	856.193	1176	0.339	1048.184	2022.534
2001	963.6	357.4	1321	4.225	12308.5	2473.5
2002	1067.7	452.9	1550.6	1.418	1416.3	2901.5
2003	1122.8	516.5	1691.4	4.268	1643.5	3299.5
2004	1250.9	638	1891.8	3.961	2165.6	3644.4
2005	1245.1	806.9	2052	1.382	2437.5	4070.5
2006	1437.9	1015.1	2452.7	2.314	3177.8	7827.6
2007	1674	1434.6	3108.5	3.673	4233.6	5994.6
2008	2217.8	1973 .3	4144	4.862	4964.0	6956.0
2009	2300	1946.3	4224.8	5.734	4949.8	7178.7
2010	2659	1807.9	4512.8	3.913	5638.5	8162.8
2011	3379.2	1974.4	8272	4.521	7141.7	9929.2
2012	4782.6	2275.5	7423	8.894	7681.5	1105.1
2013	4131.5	1892.6	6737 .9	3.253	8249.8	1941.5
2014	4494.3	2501.4	6995.7	2.916	9580.2	13663.9
2015	4617	3039.3	7656.3	4.784	9261.1	13704.5
2016	4585.6	2711.9	7297.5	6.397	9407.0	13816.3

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير مختلفة لبنك الجزائر.

ولمزيد من التفاصيل نقوم بعرض معطيات الجدول لسابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-6):تأثير الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

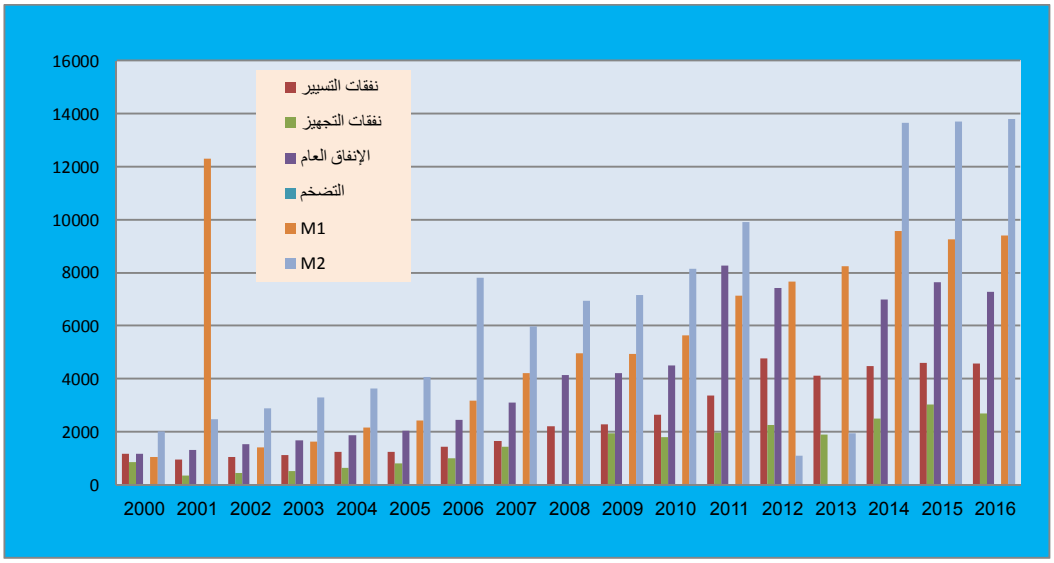

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم(08) وبرنامج excel.

نلاحظ من خلال الجدول أن الفترة من 2000 إلى 2014: هي مرحلة تطبيق البرامج الاستثمارية المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004)، وبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو التنمية الخماسي (2010-2016)، حيث حققت النفقات العامة الاجمالية زيادة معتبرة انتقلت من1176 مليار دج سنة 2000 إلى7656,3 مليار دج سنة 2015، أي بزيادة 6480,3 مليار دج، والناتج عن ارتفاع حجم نفقات التسيير ومن جهة ارتفاع كذلك حجم نفقات التجهيز، وترجع هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وإلى قيام السلطات بضخ أموالا ضخمة في الاقتصاد الوطني من أجل تمويل عمليات التنمية، ونلاحظ تزايد في حجم الكتلة النقدية حيث بلغت 2473,5 سنة 2001 وانتقلت إلى 13704,3 سنة 2015 أي زيادة 11230,8، وهذا ما أثر على معدلات التضخم حيث بلغ اعلى نسبة له سنة 2012 قدرت بـ 8,894 .

المطلب الثاني: دور الإنفاق العام في محاربة التضخم

يمثل الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة، حيث يؤدي التضخم في حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات في الميزانية العامة كما تؤدي زيادة مبالغ الدعم الذي توجهه الدولة لتوفير السلع الضرورية لمواطنيها بأقل من تكلفتها الحقيقية ومبالغ المساعدات النقدية المخصصة للأسر الفقيرة لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

وتمثل النفقات الاستثمارية جانبا هاما في ميزانية الدولة وخاصة في البلدان النامية والتي توجه الدولة وخاصة في البلدان النامية والتي توجه جزءا هاما من مواردها المالية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بتجهيز البنية التحتية كالطرق والسدود وشبكات المياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية التي تعاني البلدان النامية من محدوديتها على الرغم من أهميتها.

يتم استخدام سياسة الإنفاق العام كإحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد من خلال ضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات ويؤدي ضغط الإنفاق الاستثماري دورا بارزا في التأثير على مستويات الطلب الكلي وخاصة في البلدان المتقدمة وذلك نتيجة لوجود بنية تحتية قوية وضخامة المشروعات الاستثمارية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتي تعتمد في تمويلها على استثمارات القطاع الخاص ماعدا المشروعات الاستثمارية الضخمة التي تتطلب تمويل الدولة أما البلدان النامية فتلجا إلى خفض حجم الإنفاق الاستهلاكي بهدف علاج الضغوطات التضخمية عن طريق خفض الطلب الكلي على السلع و الخدمات [1].

[1] – مقراني حميد، اثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية علوم اقتصادية وعلوم تسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2015، ص31.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2016 حيث قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث وتناولنا في المبحث الأول أسباب التضخم ومن بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث التضخم نجد الافراط في العرض النقدي إذ يؤدي هذا الأخير إلى آثار سلبية تؤثر على مستوى الاقتصاد وعلى المستوى السياسي والاجتماعي وتبين لنا خلال هذه الفترة ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم اين وصلت اعلى نسبة لمعدل التضخم ما قيمته 8,894 خلال سنة 2012 بعد ذلك ومن خلال المبحث الثاني قمنا بتطرق لتحليل الإنفاق العام في الجزائر حيث ازداد حجم النفقات العامة وهذا راجع لتطبيق البرامج التنموية، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه لعلاقة الإنفاق العام بالتضخم اين توصلنا وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام و معدل التضخم .

خاتـــــــمة

خلاصة

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة اثر الانفاق العام على التضخم خلال الفترة (2000ـ 2016) حيث توصلنا الى ان الانفاق العام يؤثر على الاسعار بشكل متفاوت تماشيا مع التفاوت في مستوى نشاط الاقتصاد العام، عندما تحدث الزيادة في النفقات العامة على المستوى العام للأسعار وخاصة في حالة الركود الاقتصادي، حيث يكون هذا في حالة الازدهار الاقتصادي مما يؤدي في النهاية الى امكانية حدوث ألتضخم فأثر الانفاق العام على التضخم بصفة عامة يتحدد وفق اتجاهيه (توسعي ـ انكماشي) الذي يتماشى مع الوضعية الاقتصادية حيث تزيد من الانفاق العام في اوقات انكماش النشاط ألاقتصادي وتحد من الانفاق في اوقات التوسع الاقتصادي للحد من التضخم.

أولا: النتائج على ضوء الفرضيات:

يمكن ادراجها على النحو التالي

- ✓ **الفرضية الأولى**: الانفاق العام عنصر مهم في السياسة المالية.

الفرضية صحيحة :حيث ان الانفاق العام هو تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية من اجل تحقيق المنفعة وبالتالي فإنه يساهم بدرجة كبيرة ومهمة في تحقيق التنمية من خلال تحريك عجلة الاقتصاد.

- ✓ **الفرضية الثانية**: والتي تنص على ان سياسة التوسع في الانفاق العام تؤدي الى تزايد في معدل التضخم.

الفرضية صحيحة؛ حيث تتأكد صحتها عن طريق ارتفاع معدلات التضخم في حالة تزايد الانفاق العام، وكيفية علاج الضغوط التضخمية هو اتباع سياسة مالية انكماشية عن طريق زيادة الضرائب (الحصيلة او المعدل) او تخفيض الانفاق العام او تخفيض الضرائب او الاثنين معا.

ثانيا: النتائج العامة:

ويمكن ادراجها على النحو التالي

- ✓ يتحدد اثر الانفاق العام على المستوى العام للأسعار على ضوء حجم الانفاق العام واتجاهه الذي يتماشى مع الوضعية الاقتصادية.
- ✓ هناك علاقة طرديه بين الانفاق العام والتضخم .

الاقتراحات :

يمكن ادراجها على النحو التالي

- ✓ لابد من التحكم في كل عوامل التضخم كالعوامل النقدية والهيكلية.
- ✓ منع التحركات الكبيرة للإنفاق العام حتى لايحدث اثار كبيرة على التضخم المحلي في الجزائر.
- ✓ ضبط معدلات نمو الانفاق العام في الجزائر بحيث تكون متوافقة مع الطاقة الانتاجية ونمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من جهة اخرى.

آفاق الدراسة

لا يمكن الالمام بموضوع الانفاق العام والتضخم في دراسة واحدة، وبالتالي نقترح ما يلي:

- ✓ دراسة فعالية السياسة النقدية والسياسة المالية لعلاج التضخم.
- ✓ العوامل المسببة لنمو الانفاق العام في الجزائر دراسة قياسية.
- ✓ اثر التوسع في الانفاق العام على التضخم المستورد في الجزائر.

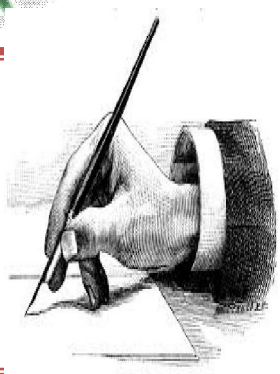

قائمـــــــــــــة المراجع

قـــــائمـــة المراجـــــــع:

الكتب:

1. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن،2002.
2. اسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، ط1، دار وائل للنشر،2004.
3. ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، 2007.
4. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2008.
5. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
6. السيد محمد احمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الاسكندرية، 2008.
7. طارق الحاج، المالية العامة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
8. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
9. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
10. عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004، عمان – الأردن.
11. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، الاردن، عمان،1999.
12. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2004.
13. فلح حسين خلف، المالية العامة، ط1، عالم الكتاب الحديث . جدار للكتاب العلمي، الأردن، 2008.
14. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.
15. محمد مروان السمان، محمد طافر محبك، احمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 2008.
16. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط1، دار المسيرة، عمان، 2007.
17. مروان عطوان، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1989.
18. هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2007.

19. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

20. لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

المجلات:

21. خليل إسماعيل إبراهيم ، اثار تطورات النفقات العامة في مستويات الأسعار خلال المدة 2011/2005، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك،

22 . سنوسي علي، بن البار محمد، اثر الانفاق العام على التضخم النقدي، مجلة الحقيقة، العدد37، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر، .2016

23. نوة بن يوسف، اثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة(1990ـ2012)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014.

المذكرات:

24. جوادي علي، دراسة اقتصادية قياسية لأثر الاقتطاعات الضريبية والإنفاق الحكومي على أداء النشاط الاقتصادي، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010.

25. رشيدة حسيس، معدل التضخم في الجزائربين النظري والواقع 2001ـ 2016، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2016.

26. عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر 1990ـ 2009)، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، الجزائر 2012.

27. عصام لوشان، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1990ـ2010)، رسالة ماجستر، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضرـ باتنة، 2013.

28. مقراني حميد، اثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية علوم اقتصادية وعلوم تسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2015.

29. هجيرة ديلمي، تأثير السياسة الميزانية على التضخم –إشارة لحالة الجزائر خلال الفترة (1988-2007)، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة ابو بكر بلقايد،تلمسان،2011.

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ

ملخص

يعتبر الانفاق العام من اهم الوسائل التي تتيح للدولة والحكومات التحكم في الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق زيادته او تخفيضه تبعا للحاجة ووفقا لقدرتها على ضمان التمويل وهذا ما يؤثر على المتغيرات الاقتصادية من بينها التضخم، الذي يعد هذا الاخير من اخطر المشاكل الاقتصادية التي تمس مختلف اقتصاديات دول العالم سواء كانت نامية او متقدمة على حد سواء، لما يحدث من اختلالات تنعكس سلبيا على مختلف الموازين الاقتصادية الكلية.

وهدفت هذه الدراسة الى معرفة اثر التوسع في الانفاق العام على التضخم من خلال دراسة تحليلية لحالة الجزائر للفترة 2000 الى 2016.

حيث لاحظنا من خلال الدراسة ان معدل التضخم في الجزائر غير مستقر من سنة الى اخرى وسجل في السنوات الاخيرة ارتفاع، هذا من جهة ومن جهة اخرى وكنتيجة لارتفاع اسعار المحروقات خلال السنوات من 2000 الى 2016 سجلت الخزينة احتياطي في الصرف ادى الى وجود عرض نقدي كبير في سوق تداول العملة الوطنية، ومن جهة اخرى فإن الكتلة النقدية هي الاخرى عرفت تطور في حجمها ، كما عرفت اجور العمال تحسن ملحوظ نتيجة زيادة الانفاق العام.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، التضخم، الكتلة النقدية، برامج الإنعاش

Abstract:

Public spending is one of the most important means of allowing the state and governments to control the national economy by increasing or decreasing it according to need and according to its ability to guarantee funding. This affects the economic variables including inflation, which is the most serious economic problems affecting various economies The countries of the world, whether developed or advanced alike, to the imbalances that adversely affect the various macroeconomic balances.

This study aimed to know the effect of the expansion of public expenditure on inflation through an analytical study of the situation of Algeria for the period 2000 to 2016.

As we have seen through the study that the rate of inflation in Algeria is unstable from year to year and recorded in recent years a rise, on the one hand and on the other hand and as a result of the rise in fuel prices during the years from 2000 to 2016 recorded a reserve in the exchange resulted in a large cash offer in The national currency circulation market. On the other hand, the monetary mass is also known to have grown in size. Workers' wages have also improved significantly due to increased public spending.

Keywords: public expenditure, inflation, cash mass, recovery programs